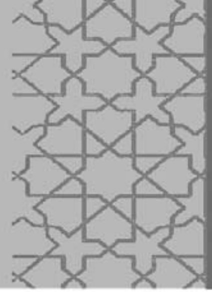


مجلة العلوم العربية

مجلة علمية فصلية محكمة

العدد التاسع والعشرون
شوال ١٤٣٤هـ

عمادة البحث العلمي
Deanship of Academic Research

www.imamu.edu.sa
e-mail: journal@imamu.edu.sa

الجوهريُّ قارئًا لسيبويه

د. بدر بن محمد بن عباد الجابري

قسم اللغويات - كلية اللغة العربية

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة



الجوهريُّ قارئًا لسيبويه

د. بدر بن محمّد بن عبّاد الجابري

قسم اللغويات – كلية اللغة العربية – الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

ملخص البحث:

إنّ المتصفّح للتراث المعجميّ الثّرّ يقف على فرائد ودرر؛ من ذلك: نصوص مبثوثة في ثنايا هذا التراث معزوّة لسيبويه "ت ١٨٠هـ"، وآراء وأقوال منسوبة إليه. وهذه النصوص وتلك الآراء والأقوال بحاجة إلى توثيق وتدقيق، ودراسة ونقد؛ ولذا كان هذا البحث محاولة للنهوض بهذه المهمّة. ومدار هذا البحث هو صحاح الجوهريّ "ت ٤٠٠هـ ظنًّا"؛ وقد كان هذا الاختيار لعدة أسباب: أوّلاً: أنّ عددًا ليس باليسير من النصوص والأقوال المعزوّة لسيبويه في عدد من المعجمات كان مصدرها صحاح الجوهريّ. ثانيًا: أنّ مدرسة القافية التي كان رائدَها الجوهريُّ؛ هي المدرسة التي تنتمي إليها كبريات المعاجم العربية "لسان العرب وتاج العروس"؛ فإذا بحث الأصل الذي اعتمدته انسحب ذلك على المعجمات المتفرّعة عنه. ثالثًا: مكانة الجوهريّ العلميّة؛ ودراسته على اثنين من مشاهير شرّاح كتاب سيبويه؛ وهما: السيرافيّ "ت ٣٦٨هـ"، والفارسيّ "ت ٣٧٧هـ"؛ ممّا يجعله حريًّا بأن يُفرد بالدرس. رابعًا: تفرُّد الجوهريّ بما نسبه لسيبويه في بعض موادّ معجمه. هذا ويتناول البحث جميع المواضع الواردة في الجزء الأوّل من صحاح الجوهريّ بتقسيم محققه "رحمه الله"، وهو باكورة هذا النتاج العلميّ الذي سيتواصل "بمشيئة الله".

Al-Jawhari: A Reader of Sibawaih

Dr. Badr Muhammad Aljabry

Abstract

The reader of the rich lexical heritage would pause upon unique and magnificent masterpieces; of those are texts, opinions, and sayings scattered in the folds of this heritage attributed to Sibawaih (died 180 Hijri). These texts, opinions, and sayings require documentation, scrutiny, study, and criticism. Thus, this study has come into being to embrace this endeavor. The scope of the study is Sihah Al-Jawhari (died 400 Hijri, unconfirmed). There are many reasons behind this choice: first, a large number of texts and sayings that are attributed to Sibawaih in many dictionaries have cited Al-Jawahari; second, many Arabic authentic dictionaries such as (Lisan al-Arab and Taj al-Arus) belong to the school of 'Al-qafiyah', whose pioneer was al-Jawhari; therefore, if the original dictionary is investigated, the search will draw on all other sub-dictionaries; third, the scientific status of al-Jawhari and his education on the hands of two famous interpreters of Sibawaih's book, al-Sirafi (died in 368 Hijri) and al-Farisi (died in 377 Hijri), which makes it worthy of study; fourth, al-Jawhari is unique in what he attributes to Sibawaih in some articles of his dictionary. The study deals with all issues in the first part of Sihah al-Jawhari as divided by its editor (may Allah's mercy be upon him), and it is the foundation of this scientific product which will continue (if Allah wills).

المقدمة:

حمدًا لك اللهم على تعدد الآلاء، وصلاة وسلامًا دائمين على خاتم الأنبياء، وعلى جميع الصحب والآل النجباء،

وبعد،

فإنّ المتصفّح للتراث المعجميّ الثَّرِّ يقف على فرائد ودرر؛ ومن ذلك: نصوص مبثوثة في ثنايا هذا التراث معزوّة لسيبويه (ت ١٨٠هـ)، وآراء وأقوال منسوبة إليه.

وهذه النصوص وتلك الآراء والأقوال بحاجة إلى توثيق وتدقيق، ودراسة ونقد؛ ولذا كان هذا البحث محاولة للنهوض بهذا المهمّة.

ومدار هذا البحث هو صحاح الجوهريّ (ت ٤٠٠ هـ ظنًّا)، وقد كان هذا الاختيار لخمسة أسباب:

أوّلاً: أنّ عددًا ليس باليسير من النصوص والأقوال المعزوّة لسيبويه في عدد من المعجمات كان مصدرها صحاح الجوهريّ.

ثانيًا: أنّ مدرسة القافية التي كان رائدَها الجوهريُّ؛ هي المدرسة التي تنتمي إليها كبريات المعاجم العربية (لسان العرب وتاج العروس)؛ فإذا بحث الأصل الذي اعتمدته انسحب ذلك على المعجمات المتفرّعة عنه.

ثالثًا: مكانة الجوهريّ العلميّة؛ ودراسته على اثنين من مشاهير شرّاح كتاب سيبويه وهما: السيرافيُّ (ت ٣٦٨ هـ)، والفارسيُّ (ت ٣٧٧ هـ)؛ ممّا يجعله حريًّا بأن يُفرد بالدرس.

رابعًا: تفرُّد الجوهريّ بما نسبه لسيبويه في بعض مواد معجمه.

خامسًا: أنّ الجوهريَّ رغم كلِّ ما كتب عنه قديمًا وحديثًا لم يُدرس من ناحية تعاطيه لنصوص سيبويه ونسبة الأقوال إليه؛ بحسب علم الباحث وبإفادة عدد من المختصّين.

وفي هذا البحث (بمشيئة الله) كَشْفٌ عن مدى إبحار الجوهريّ في كتاب سيبويه وفهمه له، وشرحه لبعض جزئيّاته، وإلمامه ببعض كُلّيّاته؛ ممّا له صلة بعمله المعجميّ

إطار البحث: يتناول البحث جميع المواضع الواردة في الجزء الأوّل من صحاح الجوهريّ بتقسيم محققه (رحمه الله)، وهو باكورة هذا النتاج العلميّ الذي سيتواصل (بمشيئة الله).

منهج البحث: يمكن إجمال المنهج الذي سار عليه البحث في النقاط الآتية:

– إيراد نصّ الجوهريّ كما هو في معجمه، وعلى وفق ترتيبه، مع الإبقاء على علامات الترقيم والضبط الذي وضعه محقّق الصحاح الأستاذ: أحمد عطار (ت ١٤١١هـ)؛ كتأريخ ومعلم لجهود رائد من رواد اللغويين في المملكة.

– التعليق عند الحاجة وفي أضيق الحدود؛ على ما يحويه النصُّ المحقّق من معجم الصحاح من تطبيعات واستدراكات ونحوها.

– إيراد نصّ كتاب سيبويه، أو نصوصه في حالة كثرتها، أو كون نصّ الجوهريّ مجموعًا من نصوص متعددة لسيبويه، أو منقولاً بالمعنى؛ مع الاكتفاء بفحوى نصوص سيبويه عند عدم نقل الجوهريّ لكلام سيبويه؛ واكتفائه بعَزْوِ الرأي لسيبويه دون اعتضاده بنصٍّ.

– التعليق عند الحاجة وباختصار على ما يحويه نصُّ كتاب سيبويه من تطبيعات ونحوها.

– بيان الحكم على قراءة الجوهريّ لنصوص سيبويه؛ والتدقيق فيما يعزوه له من أقوال؛ ممّا يجعل القارئ على بيّنة ممّا عزاه الجوهريُّ لسيبويه تصويبًا وتوهيمًا.

– إيراد أقوال العلماء السابقين في التنبيه على أوهام الجوهريّ في عزو الرأي لسيبويه، وكذا الخلل في نقل نصوص كتابه؛ وذلك قدر الاستطاعة.

– بيان سبب وقوع الوهم من الجوهريّ، ومحاولة الاعتذار عنه.

– سيقتصر هذا البحث على نصوص الجوهريّ التي صرّح فيها بسيبويه أو كتابه فحسب؛ ولن يعرض البحث للمواد والمسائل التي لم يصرّح فيها الجوهريُّ بقول سيبويه

أو لم يعز الرأي إليه، أو ينقل نصّ كتابه؛ ممّا سار فيها الجوهريُّ على خلاف مذهب سيبويه، أو قال فيها بغير قوله، ويستثنى من ذلك ما كان له صلة بالمسائل المدروسة.

ولم يعرض البحث لترجمة سيبويه والجوهري لشهرتهما، ولكون ما كتب عنهما قديما وحديثا فيه غنية، وأما صحاح الجوهري فقد درسه محققه وكذا عدد من الباحثين في المعاجم؛ فكان انصراف البحث لما يقصده مكتفيا بما كتبه هؤلاء الفضلاء.

وختامًا: فالبحث يأمل أن يكون خطوة تضيء الطريق لقارئ الصحاح، وغيره من معجمات مدرسة القافية، فيما يخصّ نصوص سيبويه المعزوّة، وأقواله المنسوبة؛ ممّا يجعل القارئ على بيِّنة وبصيرة منها؛ مع الكشف عن جهود الجوهريِّ في قراءة كتاب سيبويه.

وليس ما في هذا البحث بضربة لازب؛ بل هو اجتهاد يؤمّل أن يكون صوابًا وهو في حاجة إلى إسداء النصح؛ وتقويم المعوجّ. والله المسؤول أن يسدِّد القول والعمل.

١- سوأ

قال الجوهريُّ: ((وسُؤْتُ الرجُلَ سَوَايَةً ومَسَايَةً، مخفَّفان، أي ساءه ما رآه مني[١]، قال سيبويه: سَأَلْتُهُ -يَعْنِي الخليلَ- عن سُؤْتُهُ سَوَائِيَةً، فقال: هي فَعَالية، بمنزلة علانية، والذين قالوا: سَوَاية حذفوا الهمزة، وأصله الهمز. قال: وسألته عن مسائيةٍ فقال: مقلوبةٌ وأصلُهَا مَسَاوِئَةٌ فكَرِهُوا الواو مع الهمزة، والذين قالوا: مَسَايَةَ[٢] حذفوا الهمزة تخفيفًا))[٣].

---

(١) في الأصل: منى؛ بدون نقط للياء، وكذا فيما كان نحوها، وهو على الرسم الإملائيّ؛ ولكنّه معدول عنه اليوم.

(٢) كذا، ولا علّة لمنع الصرف؛ ولعلّه تطبيعٌ.

(٣) الصحاح ١/٥٦ (سوأ)

هذا النصُّ في كتاب سيبويه (ت ١٨٠هـ) بحروفه تقريبًا ما عدا الجملة الأخيرة، ففيه:

((وسألته عن قوله[١]: سُؤْتُه سَوائِيَةً، فقال: هي فَعالِيَةٌ بمنزلة علانيةٍ، والذين قالوا: سَوَايَةٌ حذفوا الهمزة كما حذفوا همزة هارٍ ولاثٍ...

وسألته عن مَسائية فقال: هي مقلوبة، وكذلك أشياء وأشاوَى...، فمسائيةٌ إنّما كان حدُّها مَساوئةٌ فكرهوا الواو مع الهمزة؛ لأنّهما حرفان مستثقلان))[٢].

ومن خلال نصِّ سيبويه موازنًا بما نقله الجوهريُّ آنفًا تتضح جملة أمور، وهي:

١/ حِرْصُ الجوهريّ على الإفادة من نصوص سيبويه في معجمه.

وهذا ظاهر بجلاء من خلال هذا النصِّ والنصوص الآتية من صحاح الجوهريّ، ممّا يمكن القول معه بكلِّ تجرُّدٍ علميٍّ: إنّ الجوهريَّ كان من منهجه في معجمه: التعريج على أقوال سيبويه، والاعتضاد بنصوصه، بل ومحاولة تفسيرها.

٢/ أنّ من منهج الجوهريّ: إيراد النصِّ الذي يناسب مراده، وليس كامل نصِّ سيبويه

٣/ أنّ الجوهريَّ أقحم الجملة التفسيريّة "يعني الخليل"، ليفسِّر مرجع الضمير في "سألته"، وهو تصرُّف حسن.

٤/ إفادة الجوهريّ من هذا النصِّ في توجيه قولهم: "مساية"، وهو غير وارد في نصِّ سيبويه.

ولا يُعلم هذا إلا بالوقوف على نصِّ سيبويه، وفي بعض المصادر[٣] يبدو النصُّ برمّته من كلام سيبويه.

٢ – كلأ

قال الجوهريُّ: ((والمُكَلَّأُ بالتشديد: شاطئُ النهر ومَرْفَأُ السُّفُنِ. أبو زيد: كَلَّأَ القومُ سفينَتَهُمْ تكليئًا: حبسوها، ومنه الكَلَّاءُ مُشَدَّدٌ ممدودٌ، وهو موضع بالبصرة لأنهم يُكَلِّئُونَ سُفُنَهُمْ هناك، أي يَحْبِسُونَهَا، يُؤَنَّثُ ويُذَكَّرُ))[٤].

---

(١) أي: قول القائل من العرب.

(٢) الكتاب ٤/ ٣٧٩ و٣٨٠.

(٣) ينظر: العباب ١/ ٧١، ولسان العرب ١/ ٩٥ و٩٦ (سوأ).

(٤) ينظر: المذكر والمؤنث لأبي حاتم ص ١٤٨، ويوازن بالمخصص ٣/ ٢٠، والمحكم ٧/ ٦٥ (كلأ).

وقال سيبويه: هو فَعَّالٌ مثل جَبَّارٍ بالتشديد. والمعنى أن الموضعَ يدفعُ الرِّيحَ عن السفن ويحفظها. وهو على هذا مذكَّرٌ مصروفٌ))[1].

= نصّ سيبويه على أنّ وزن الكلَّاء: "فَعَّالٌ"، حيث يقول: ((ويكون على فَعَّالٍ في الاسم والصفة؛ فالاسم نحو: الكَلَّاءِ والقَذَّافِ والجَبَّانِ، والصفة نحو: شَرَّابٍ ولَبَّاسٍ ورَكَّابٍ))[2].

وليس في نصِّ سيبويه أو كتابه تفسير لكلّاء بأنّه موضع يدفع الريح عن السفن ويحفظها، وهذا التفسير موجود بحروفه تقريبًا عند ابن سيده[3] (ت ٤٥٨ هـ).

والجوهريُّ وكذا ابن سيده – فيما يظهر – نقلا هذا التفسير من كلام الفارسيّ (ت ٣٧٧ هـ) حيث يقول: ((فأما الكلّاء كلّاء البصرة، فزعم سيبويه أنّه فعّالٌ بمنزلة القذّاف والجبّان؛ وهو على هذا مذكّرٌ مصروفٌ، ويدل على ذلك أنّهم سمّوا مرفأ السفن المُكلأ، والمعنى: أنّ الموضع يدفعُ الريحَ عن السفن المقربة إليه ويحفظها منها))[4].

وأصل هذا التفسير – على الأظهر – لأبي الحسن الأخفش (ت ٢١٥ هـ)؛ يقول ابن سيده: ((وكلّاء البصرة ممدود؛ لأنّ السفن تكلأ فيه فكأنه فعّالٌ من كَلَأْتُ، قال أبو الحسن: الكلّاء على أنّه الذي يكلؤها، والمُكلأ على أنّها تُكلأ فيه))[5].

ويُلحظ من أسلوب الجوهريِّ أنّه إذا قال: ((وقال سيبويه)) في غير معرض إيراد الأقوال؛ فإنّ الجوهريّ يستضعف الرأي الذي ينسبه لسيبويه.

وبيان ذلك في هذه المادة: أنّ الجوهريَّ مضى في صدر المادة على أنّ الكلّاء يذكّر ويؤنّث، ثم أعقبه بقول سيبويه المخالف لما سبق له تقريره.

---

(1) الصحاح ١/ ٦٩ (كلأ).

(2) الكتاب ٤/ ٢٥٧.

(3) ينظر: المخصص ٥/ ٦٢؛ ويقارن بما ورد فيه ٣/ ٢٠، و٥/ ٢٨.

(4) التكملة ص ٣٣٥؛ وفي النصِّ تطبيعات يخلو منها نصُّ الجوهريّ.

(5) المخصص ٣/ ٢٠.

وهذه الملحوظة تبيّن بجلاء خصيصة للجوهريّ في تأليفه، فات دارسي صحاح الجوهريِّ التنبُّه لها، وهي التفريق بين قول الجوهريّ: ((قال سيبويه))، وقوله: ((وقال سيبويه))؛ وسيتّضح هذا الأمر بجلاء في المواد: "قصب"، و"نيب"، و"ذرح"، و"سبح".

وختامًا: فقد نسب الأخفش[1] التذكير في كلّاء لبني تميم، والتأنيث لأهل الحجاز، ونقله عنه الجوهريُّ[2].

٣ – نبأ

قال الجوهريُّ: ((والنَّبأُ: الخبر، تقول نَبَأَ ونَبَّأَ، أي: أخبر، ومنه أُخِذَ النَّبِيءُ لأنه أَنْبَأَ عن الله تعالى... قال سيبويه: ليس أحد من العرب إلا ويقول: تَنَبَّأَ مُسَيْلِمَةُ بالهمز، غير أنهم تركوا الهمز في النَّبِيِّ كما تركوه في الذُّرِّيَّةِ والبَرِيَّةِ والخَابِيَةِ، إلاّ أهل مكة فإنهم يهمزُون هذه الأحرف[3]، ولا يهمزُون في غيرها، ويخالفون العرب في ذلك.

وتصغير النبيء[4] نُبَيِّئٌ مثل نُبَيِّع، وتصغير النُّبُوءَة[5] نُبَيِّئَةٌ مثال[6] نُبَيِّعَة. تقول العرب: كانت نُبَيِّئَةُ مُسَيْلِمَةَ نُبَيِّئَةَ سوءٍ. وجمع النبيِّ نُبَآءُ. قال الشاعر:

يا خاتِمَ النُّبَآءِ إنَّكَ مُرْسَلٌ ... بالخيرِ كلُّ هُدَى السَّبِيلِ هُداكا

(1) معاني القرآن ١/ ١٨.

(2) الصحاح ٤/ ١٤٩١ (زقق)، وينظر: لسان العرب ١٠/ ١٤٣ (زقق).

(3) لم يرو يونس (ت ١٨٢هـ) على ما نقل أبو عبيد (ت ٢٢٤ هـ) عن العرب همز الخابية (الغريب المصنف ٣/ ٦٤٨، وينظر: المخصص ٤/ ٢٠٠)؛ وقد نصّ ابن جنّي (ت ٣٩٢هـ) على أنّها ((لم تسمع مهموزة)) (الخصائص ٣/ ١٥٣)، ولم يورد الجوهريُّ فيها الهمز في "خبأ"؛ وما هنا تجوّز أو وهم قد يكون سببه إيراد ابن السِّكّيت (ت ٢٤٤هـ) الخابية مباشرة عقب ما يهمزه أهل مكة (إصلاح المنطق ص ١٥٩)، ونقل الفيوميُّ (ت ٧٧٠هـ تقريبًا) جواز همزها (المصباح المنير ص ٦٢ "خبأ")؛ وعنه الزبيديُّ (ت ١٢٠٥هـ – تاج العروس ١/ ٢٠٧ "خبأ")، وهو يخالف السماع، وممن تابع الجوهريَّ فيما حكاه هنا: الصغانيُّ (ت ٦٥٠هـ – العباب ١/ ١١٧ "نبأ")، وابن منظور (ت ٧١١هـ – لسان العرب ١/ ١٦٢ "نبأ")، والسيوطيُّ (ت ٩١١هـ – المزهر ٢/ ٢٥٢)، والزبيديُّ (تاج العروس ١/ ٤٤٤ "نبأ")؛ ويقارن بمادة "خبأ" في هذه المعاجم.

(4) وردت في التنبيه والإيضاح (١/ ٣٠) النبي، والصواب ما أثبته محقّق الصحاح لما سيأتي بيانه في نهاية المسألة.

(5) في الأصل: ضبطت النون بالضمّ دون إثبات الشدّة، وقد تكرّر هذا كثيرًا في ضبط ما بعد اللام الشمسيّة.

(6) كذا، وكذا في طبعة بولاق من الصحاح ١/ ٢٤، وص ١٤ من نسخة خطّيّة غاية في الجودة للصحاح (متاحة على موقع ويكي مصدر)، وأمّا نسخة جامعة الملك سعود من الصحاح (ل ٧/ أ) ففيها: "مثل"، وهو أليق بما قبله.

ويُجْمَعُ أيضًا على أنْبِيَاءَ، لأن الهَمْزَ لَمّا أُبْدِلَ وأُلْزِمَ الإبْدَالَ جُمِعَ جَمْعَ ما أَصْلُ لامِهِ حَرْفُ العلَّة، كعِيدٍ وأعيادٍ، على ما نذكره في باب المعتل إن شاء الله))[1].

= هنا بضعة نصوص لسيبويه، وإن كان صنيع الجوهريّ لا يفصح عن ذلك،وفيمايلي نصُّ كتاب سيبويه بحروفه لتتضح تلكم النصوص: ((فأمّا النبيُّ فإنّ العرب قد اختلفت فيه، فمن قال: النُّبآء قال: كان مُسَيْلِمَةُ نُبيِّئَ سَوْءٍ، وتقديرها نُبَيّعٌ، و قال العباس بن مرداس:

يا خاتِمَ النُّبآءِ إنَّكَ مُرْسَلٌ بِالحقِّ كلُّ هُدَى السَّبيلِ هُدَاكا

ذا القياس؛ لأنّه ممّا لا يلزم.

ومن قال أنبياء قال: نُبَيٌّ سَوْءٍ كما قال في عيدٍ حين قالوا أعيادٌ: عُيَيْدٌ،وذلك لأنّهم ألزموا الياء، وأمّا النُّبُوَّة فلو حقّرتها لهمزتَ، وذلك قولك: كان مُسَيْلِمَةُ[2] نُبُوتُهُ نُبَيِّئَةَ سَوْءٍ؛ لأنّ تكسير النُّبُوّة على القياس عندنا؛ لأنّ هذا الباب لا يلزمه البدل وليس من العرب أحد إلا وهو يقول: تَنَبّأَ مُسَيْلِمَةُ، وإنّما هو من أنْبَأْتُ))[3].

ومن خلال نصِّ سيبويه موازنًا بما نقله الجوهريُّ آنفًا تتضح جملة أمور، وهي:

١/ أنّ الجوهريَّ قارئٌ متميّزٌ لكتاب سيبويه يعرف كيف يجني منه مبتغاه، وذلك أنّه استثمر نصَّ سيبويه وذلك عن طريق التقديم والتأخير في كلام سيبويه في ثلاث قضايا وهي:

أ – اشتقاق النبيء. ب – تصغير النبيء، وتصغير النبوءة. ج – جمع النبيء.

٢/ أنّ الجوهريَّ أقحم تعليقًا يتعلّق بلغات العرب في بعض ما لا يُهمز في نصِّ سيبويه.

---

(١) الصحاح ١/ ٧٤ و٧٥ (نبأ)، وينظر: ٢/ ٥١٥ (عود).

(٢) في الأصل: ((مُسَيَلَمَةُ)) بفتح اللام في هذا الموضع فقط، تطبيع لم يتفقّد.

(٣) الكتاب ٣/ ٤٦٠، ووقع في الإغفال (١/ ٢٣٦): ((لأنّ تحقير النبوّة))، من إحدى نسختيه، وأثبته المحقّق.

ولا يظهر هذا الإقحام إلا بالوقوف على كلام سيبويه، ولذا يبدو النصُّ في بعض المصادر[1] الناقلة عن الصحاح، وكأنّه برمّته من كلام سيبويه.

وذهب بعض الباحثين إلى أنّ الجوهريَّ هنا قد نسب لسيبويه ما لم يقله، حيث يقول: ((ومعنى هذا أن صاحب الصحاح ينسب إلى سيبويه قوله: إن العرب تركوا الهمز في نبي كما تركوه في الذرية والبرية والخابية، والواضح من نص سيبويه أنه لم يقل هذا بالصورة التي نقلها عنه صاحب الصحاح، وإنما أثبت الهمز، وإن كان قد وصفه بأنه قليل رديء))[2].

والبحث لا يرى هذا، وإنما قصارى ما هنالك أنّ الجوهريَّ أقحم في نصِّ سيبويه شيئاً من منقوله، وذلك أنّ قول الجوهريِّ: ((غير أنهم تركوا الهمز... في ذلك)) منقول بتصرُّف عن أبي عبيد[3] (القاسم بن سلاّم ت ٢٢٤ هـ).

٣ / أنّ الجوهريَّ شرح في نصِّه المتقدم ما أجمله سيبويه[4] بقوله: ((ومن قال أنبياء قال: نُبَيٌّ سَوْءٍ كما قال في عيدٍ حين قالوا أعيادٌ: عُيَيْدٌ، وذلك لأنّهم ألزموا الياء)).

٤ / وقع في الصحاح: نُبَيّع ونُبَيِّعَة، وكذا في لسان العرب وتاج العروس، وفي الكتاب المطبوع المحقق: تُبَيّعٌ فحسب، ونُبَيّع ونُبَيِّعَة – وإن كانت غير واردة في نصِّ سيبويه – أولى؛ لموافقة أوّله أوّل حرف في الموزون، وهو أسلوب سيبويه[5] في نظائره، وبالنون جاءت في نسخة ابن خروف (ت ٦٠٩ هـ) من كتاب سيبويه، وكذا في طبعتي باريس وبولاق[6].

---

(١) لسان العرب ١ / ١٦٢ (نبأ)، وتاج العروس ١ / ٤٤٤ (نبأ).

(٢) ما فهم على غير وجهه من كتاب سيبويه ص ١٦١.

(٣) الغريب المصنف ٣ / ٦٨٤؛ وينظر: مجاز القرآن ٢ / ١٤٥، وجمهرة اللغة ٣ / ١٢٨٤.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه ٤ / ١٩٨ – ٢٠١، والإغفال ١ / ٢٣٥، والحجة للقراء السبعة ٢ / ٩٠.

(٥) ينظر مثلا: الكتاب ٣ / ٤٥٦ ((هويئرٌ على مثال: هويعرٌ)).

(٦) كتاب سيبويه (نسخة ابن خروف) ل ٨٢ / أ، وباريس ٢ / ١٣٨، وبولاق ٢ / ١٢٦.

٥ / قول الجوهريّ: ((تقول العرب: كانت نُبَيِّئَةُ مسيلمة نُبَيِّئَةَ سوءٍ))؛ فيه مخالفة يسيرة لنصِّ سيبويه حيث ورد النصُّ فيه دون تصغير نُبُوَّة الأولى، وقد نبّه على هذه المخالفة كلٌّ من ابن برّيٍّ[1](ت ٥٨٢ هـ)، والصفديّ[2](ت ٧٦٤ هـ).

٦ / اعترض ابن برّيٍّ والصفديُّ إطلاق الجوهريّ القول في تصغير "نبيّ" على "نُبَيِّءٍ" بالهمز بالقطع به، دون ذكر وجه آخر بالتسهيل؛ بأنّ سيبويه نصّ على ورود الوجهين وخطّأ الفيروزآباديُّ[3] (ت ٨١٧ هـ) إطلاق الجوهريّ.

وأجاب الزبيديُّ[4] (ت ١٢٠٥ هـ) – نقلاً عن شيخه الفاسيّ (ت ١١٧٠ هـ) – بأنّه لا خطأ أصلاً؛ لأنّ الجوهريَّ إنّما عرض لتصغير المهموز.

وما أجاب به الزبيديُّ هو الصواب؛ لأنّ الجوهريَّ يتكلّم هنا عن تصغير "نبيء" في أثناء حديثه في مادة: "نبأ"؛ وقد نصّ على تصغير "نَبيٍّ" غير المهموز على "نُبَيٍّ" في مادة: "نبا"[5].

٤ – تلب

قال الجوهريُّ: ((التَّوْلَبُ: الجحش. قال سيبويه: هو مصروفٌ؛ لأنه فَوْعَلٌ))[6].

= نصّ سيبويه على أنّ تاء "تولب" ليست مزيدة، وأنّه مصروف؛ حيث يقول: ((وأما ما جاء نحو نَهْشَلٍ وتَوْلَبٍ فهو عندنا من نفس الحرف، مصروفٌ حتى يجئ أمرٌ يُبَيِّنُه، وكذلك فعلت به العرب؛ لأنّ حال التاء والنون في الزيادة ليست كحال الألف والياء؛

(١)ينظر: التنبيه والإيضاح١/ ٣٠.

(٢)ينظر: نفوذ السهم ص ٦٤ و٦٥.

(٣) القاموس المحيط١/ ١٢١(نبأ).

(٤) تاج العروس١/ ٤٥٠ (نبأ).

(٥) الصحاح٦ / ٢٥٠٠ (نبا).

(٦) الصحاح١/ ٩١ (تلب).

لأنّهما لم تكثرا في الكلام زائدتين ككثرتهما، فإن لم تقل ذلك دخل عليك أن لا تصرف نهشلاً ونهسرًا، وهو قول العرب والخليل ويونس))[1].

ونصّ سيبويه على أنّ "تولبًا" من الثلاثيّ المزيد، حيث يقول: ((واعلم أنّ كلّ شيء كان من بنات الثلاثة فلحقته الزيادة فبنى بناء بنات الأربعة وأُلحق ببنائها، فإنّه يكسّر على مثال مَفَاعِل كما تكسّر بنات الأربعة، وذلك: جَدْوَلٌ وجَدَاوِلُ، وعِثْيَرٌ وعَثَايِرُ، وكَوْكَبٌ وكَوَاكِبُ، وتَوْلَبٌ وتَوَالِبُ، وسُلَّمٌ وسَلالِمُ...))[2].

وقد استنبط الجوهريُّ من هذين النصين أنّ وزنه: "فَوْعَلٌ" عند سيبويه، وهو استنباط صحيح؛ لأنّ كلام سيبويه كالمنطوق الصريح بأنّ وزنه: فَوْعَلٌ، وقد تابع ياقوت الحمويُّ (ت ٦٢٦ هـ) الجوهريَّ فيما نسبه لسيبويه[3].

ونصّ ابن سيده على أصالة تاء "تولب" عند سيبويه، حيث يقول: ((سيبويه تاءَ "تَوْلبٍ" أصلٌ، ولا تكون زائدة إلا بثَبَت))[4]، ممّا يُفهم منه أنّ وزنه عند سيبويه: فَوْعَلٌ وقد نصّ ابن جنّي[5] (ت ٣٩٢ هـ) وابن سيده[6] على أنّ التاء فيه أصل والواو زائدة؛ لأنّ فَوْعَلاً في الكلام أكثر مِنْ تَفْعَل، ونصّ الحريريُّ (ت ٥١٦ هـ) على أنّ وزنه: فَوْعَلٌ[7]، ووقع في ارتشاف الضرب[8] أنّ وزنه: يَفْعَل، وهو تحريف صوابه: تَفْعَل[9]، وهو مخالف لما سبق

---

(١) الكتاب ٣ / ١٩٦ و١٩٧.

(٢) الكتاب ٣ / ٦١٣.

(٣) معجم البلدان ٢ / ٥٩ (تولب).

(٤) المخصص ٢ / ٢٦٩.

(٥) سر صناعة الإعراب ١ / ١٦٨.

(٦) المحكم ١٠ / ١٨٤ (تلب).

(٧) درة الغواص ص ٧٨.

(٨) ٢ / ٨٦١. وفي الجملة التي قبله سقط استدركه هنا، فوقع الخطأ.

(٩) ارتشاف الضرب (نسخة الرباط) ل ٢٥٦ / أ.

نقله، ولعل "تولبًا" محرّفة عن "تألَبَ"[1]، وقد نصّ سيبويه[2] على منع صرفه اسم رجل لشبهه بالفعل، وأنّ وزنه: "تَفْعَل".

وبناء على ما سبق؛ فلا حاجة إلى قول ابن منظور[3] (ت ٧١١ هـ) والزبيديّ[4]: ((وحُكِي عن سيبويهِ أنَّه مَصْروفٌ))؛ لأنّه قول سيبويه نصًّا، ولعلّ صحّة ضبط الفعل "حكى" في كلامهما بالبناء للمعلوم، ويكون الفاعل حينئذ ضميرًا راجعًا لصاحب الصحاح (الجوهريّ)؛ وذلك أنّ النصّ فيهما: ((وفي الصحاح: التولب الجحش، وحُكِي...)). والله أعلم.

٥ – توب

قال الجوهريُّ: ((وتاب إلى الله توبةً ومتابًا. وقد تاب الله عليه: وَفَّقَهُ لها. وفى كتاب سيبويه: التَّتْوِبَةُ على تَفعِلَةٍ: التَّوْبَةُ))[5].

= هذا النصُّ في سيبويه بحروفه، حيث يقول: ((... قول العرب في تفعلةٍ من دار يدور: تدورةٌ.... والتَّتْوِبَةُ تريد: التوبة))[6].

٦ – ثوب

قال الجوهريُّ: ((قال سيبويه: يقال لصاحب الثياب ثَوَّابٌ))[7].

= هذا النصُّ في سيبويه بحروفه، حيث يقول: ((هذا بابٌ من الإضافة تحذف فيه ياءَي الإضافة، وذلك إذا جعلتَه صاحب شيء يزاوِله أو ذا شيء.

---

(١) كذا قرأتها في التذييل والتكميل ج٥ /١/ل ٤٨ /أ، وفي مجمل النصِّ تحريف وسقط.

(٢) الكتاب ٣ /١٩٦.

(٣) لسان العرب ١/ ٢٣٢ (تلب).

(٤) تاج العروس ٢ /٧٦ (تلب).

(٥) الصحاح ١/ ٩٢ (توب).

(٦) الكتاب ٤ /٣٥٢.

(٧) الصحاح ١/ ٩٤ (ثوب).

أمّا ما يكون صاحب شيء يعالِجه فإنّه ممّا يكون "فَعَّالاً"، وذلك قولك لصاحب الثياب: ثَوَّابٌ، ولصاحب العاج: عَوَّاجٌ...))[1].

٧ – جدب

قال الجوهريُّ: ((والْجُنْدَبُ والْجُنْدُبُ: ضربٌ من الجراد، واسم رجلٍ. قال سيبويه: نُونُهَا زائدة))[2].

= هذا النصُّ في سيبويه بحروفه تقريباً؛ حيث يقول: ((والنون من جُنْدَبٍ وعُنْصَلٍ وعُنْظَبٍ زائدة))[3].

٨ – رحب

قال الجوهريُّ: ((ورَحُبَتِ الدارُ وأَرْحَبَتْ بمعنًى، أي اتَّسَعَتْ. قال الخليل: قال نصر بن سَيَّارٍ: "أَرَحُبَكُم الدخولُ في طاعة الكِرْمَانيّ" أي أَوَسِعَكُمْ. قال: وهي شاذّة[4]، ولم يجئ في الصحيح فَعُلَ بضم العين مُتَعَدّيًا غيره. وأما المعتلُّ فقد اختلفوا فيه قال الكسائي[5]: أصل قُلْتُهُ قَوُلته. وقال سيبويه: لا يجوز ذلك لأنّه يتعدى. وليس كذلك طُلْتُهُ، ألا ترى أنك تقول طويلٌ))[6].

= الكلام في هذه المادة عن "رَحُبَ"، وهو فعل ماضٍ على زنة: "فَعُلَ"، وما كان على هذه الزنة فلا يتعدّى بحسب الأصل المطّرد، وشذّ هذا الفعل في الصحيح[7]، ومثله: "طَلُعَ" في: "إنّ بِشْرًا قد طَلُعَ اليمنَ"[8]، وقد انجرّ الحديث من "رحُب" في الصحيح إلى ما يتعدّى على زنة: "فَعُلَ" من المعتلِ، فعرض الجوهريُّ لفعلين هما: قال وطال عند إسنادهما للتاء

(١) الكتاب ٣ / ٣٨١.

(٢) الصحاح ١ / ٩٧ (جدب).

(٣) الكتاب ٤ / ٣٢٠، وينظر: ٤ / ٣٢١، وينظر أيضًا: ٣ / ٦١٣، و٤ / ٢٦٩.

(٤) العين ٣ / ٢١٥ (رحب)؛ وإلى هنا ينتهي النقل. وينظر: تهذيب اللغة ٥ / ٢٦ (رحب).

(٥) ينظر: د قائق التصريف ص ٢٥٥، وتذكرة النحاة ص ٧٣٠ (نقلاً عن المحلّى للمظفّر بن أحمد ت ٣٣٣هـ).

(٦) الصحاح ١ / ١٣٤ و١٣٥ (رحب).

(٧) ينظر: شرح التسهيل ٣ / ٤٣٦، وشرح الشافية ١ / ٧٤.

(٨) ارتشاف الضرب ١ / ١٥٤، والمزهر ٢ / ٣٧.

حيث يقال: قُلته وطُلته، ولم يعرض الجوهريُّ لوجه دخولهما في "فَعُلَ"، وقد عرض له سيبويه(1)، ولخّصه الزمخشريُّ (ت ٥٣٨ هـ) قائلاً: ((وقد حوّلوا عند اتصال ضمير الفاعل "فَعَلَ" من الواو إلى "فَعُلَ"، ومن الياء إلى "فَعِلَ"، ثم نُقلت الضمة أو الكسرة إلى الفاء، فقيل: قُلْتُ وقُلْنَ، وبِعْتُ وبِعْنَ))(2)، فسبب التعدية ((التحويل من بنية إلى أخرى))(3).

وقد أفصح الجوهريُّ عن أصل "قُلْتُ"، وأنّها على "فَعَلَ"، حيث يقول: ((وأصلُ قُلْتُ قَوَلْتُ بالفتح، ولا يجوز أن يكون بالضَّمِّ، لأنّهُ يَتَعَدَّى))(4)، و فصّل الحديث نوعًا ما عن "طُلْتُ" حيث يقول: ((وطُلْتُ، أصله طَوُلْتُ بضم الواو، لأنّك تقول طَوِيلٌ فنقلت الضمّة إلى الطاء وسقطت الواو لاجتماع الساكنين. ولا يجوز أن تقول منه طُلْتُهُ، لأن فَعُلْتُ لايتعدّى فإن أردت أن تعدّيَه قلت طَوَّلْتُهُ أو أطَلْتُه. وأما قولك طَاوَلَنِي فلانٌ فَطُلْتُهُ فإنما تعني بذلك كنت أطْوَلَ منه، من الطُّوْلِ والطَّوْلِ جميعًا))(5).

وعَوْدًا على نصِّ الجوهريِّ المنقول في صدر المسألة وما نسبه لسيبويه فإن البحث يستظهر دقّة الجوهريِّ في قراءته لسيبويه؛ فقد نصّ سيبويه على مذهبه في أصل "قُلْتُ" حيث يقول: ((وأمّا "قُلْتُ" فأصلها فَعُلْتُ معتلّة من فَعَلْتُ، وإنّما حُوِّلت إلى فَعُلْتُ ليغيّروا حركة الفاء عن حالها لو لم تعتلّ؛ فلو لم يحوِّلوها وجعلوها تعتلُّ من قَوَلْتُ لكانت الفاء إذا هي أُلقي عليها حركة العين غير متغيِّرة عن حالها لو لم تعتلّ. فلذلك حوّلوها إلى فَعُلْتُ فجُعلت معتلّة منها.

---

(1) ينظر: الكتاب ٤ / ٣٣٩.

(2) المفصل ص٥٢٦؛ وينظر: المنصف١ / ٢٣٤، وشرح المفصل ١٠/ ٧١ و٧٢.

(3) المقاصد الشافية ٤ / ٣٣٤؛ وينظر: شرح التسهيل ٣ / ٤٣٦.

(4) الصحاح ٥ / ١٨٠٦ (قول)؛ وينظر: ٥ / ٢٠٤٦ (نوم).

(5) الصحاح ٥ / ١٧٥٣ (طول).

وكانت فَعُلْتُ أولى بفَعَلْتُ من الواو من فَعِلْتُ[1]، لأنّهم حيث جعلوهامعتلّةمحوّلة الحركة جعلوا ما حركته منه أولى به، كما أنّ يَغْزُو حيث اعتلّ لزمه يَفْعُلُ، وجُعل حركةُ ما قبل الواو من الواو فكذلك جُعلت حركة هذا الحرف منه.

ويدلُّك على أنّ أصله فَعَلْتُ: أنّه ليس في الكلام فَعُلْتُهُ، ونظيره في الاعتلال من محوَّل إليه: يَعِد ويَزِن، وقد بُيّن ذلك.

فأمّا "طُلْتُ" فإنّها فَعُلْتُ، لأنّك تقول: طويل وطُوَال كما قلت: قَبُح وقبيح، ولايكون طُلْتُه كما لا يكون فَعُلْتُه في شيء، واعتلَّت كما اعتلَّت خِفْتُ وهِبْتُ))[2].

وقد بيّن السيرافيُّ[3] (ت ٣٦٨ هـ) كلام سيبويه، ومراده بالنقل هنا بمثل ما سبق بيانه في صدر المسألة؛ ونصُّ سيبويه واضح الدلالة على أنّ "قال" من باب "فَعَلَ"، ولكن عندما أُسند لتاء المتكلم نُقل من باب "فَعَلَ" إلى باب "فَعُلَ"، ونسبه الرضيُّ[4](ت ٦٨٨هـ) لظاهر قول سيبويه والجمهور، والصحيح أنّه نصُّ قول سيبويه لا ظاهر قوله.

وقول سيبويه: ((ليس في الكلام فَعُلْتُهُ)) هو ما فسّره الجوهريُّ بقوله: ((لأنّه يتعدّى))، وذلك أنّ فحوى كلام سيبويه: ليس قُلْتُ أصله فَعُلْتُ، لأنّه لا يوجد "فَعُلَ" متعدِّيًا[5].

ثم قال سيبويه عقب النصِّ السابق: ((وقال بعضهم: طُلْتُهُ مثل قُلْتُهُ، وهو فَعَلْتُ منقولة إلى فَعُلْتُ فعدَّى طُلْتُ، ولو كانت فَعُلْتُ لم تتعدَّ))[6]، وسيبويه يتكلّم هنا عن بناء "طال" للمغالبة، وهو الوارد في كلام الجوهريِّ الآنف في مادة: "طول".

---

(1) ضبط العين نقلٌ عن الكتاب (نسخة ابن خروف) ل ١٤٦/أ.

(2) الكتاب ٤ / ٣٤٠.

(3) شرح السيرافي ٥ / ٢٢٨ – ٢٣٣، وينظر: المنصف ١/ ٢٣٣ – ٢٤٣.

(4) شرح الشافية ١/ ٨٨.

(5) ينظر: شرح كتاب سيبويه ٥ / ٢٣٣، والمنصف ١/ ٢٣٦.

(6) الكتاب ٤ / ٣٤١.

وممّا تقدّم يُعلم أنّ "طُلْتُ" على نوعين[1]:

١/ أن تكون من "فَعُلَ" غير منقول، وهو غير متعدٍّ، والوصف منه: طويل.

٢/ أن تكون من "فَعَلَ" منقولاً إلى "فَعُلَ" للمغالبة، وهو متعدٍّ، والوصف منه: طائل.

وختامًا: ففي نصِّ الجوهريِّ الوارد في "رحب" فائدتان:

الأولى: عَزْوُ الجوهريِّ صدر النصِّ إلى الخليل – وقد سبق توثيقه من العين –، يفيد نسبة كتاب العين للخليل؛ ونسبة العين للخليل ممّا اختُلف فيها كما هو معلوم مشهور.

الثانية: إيراد قول الكسائيّ (ت ١٨٩هـ) في المسألة ممّا تخلو منه جلُّ المصادر الصرفيّة مع أنّ ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ)، وابن مالك (ت ٦٧٢ هـ)، والرضيّ، وأبا حيّان (ت ٧٤٥ هـ)، فمن بعدهم ينقلون عن الجوهريّ.

ولعلّ سبب عدم إيراده هو غرابته، ويُضاف له ما نصّ عليه المظفّر بن أحمد النحويُّ المصريُّ (ت ٣٣٣ هـ) من أنّه قد ((خالفه جميع النحويِّين من أهل الكوفة والبصرة))[2].

٩– عظب

قال الجوهريُّ: ((قال الأصمعي العُنْظُب الذكر من الجراد، وفتح الظاء لغة. قال الكسائي هو العُنظُب والعُنْظَاب والعُنْظُوب، والأنثى عُنْظُوبة، والجمع عناظب[3]...؛ وفي كتاب سيبويه: العُنْظُباء بالضم والمد))[4].

= أورد سيبويه العُنْظُبَاء مُنَكَّرَةً في سياق كلامه في "باب ما لحقته ألف التأنيث بعد ألف فمنعه ذلك من الانصراف في النكرة والمعرفة"، حيث يقول: ((ومنه أيضًا: أصدقاء وأصفياء، ومنه: زِمِكَّاء وبَروكَاء وبَراكَاء ودَبُوقَاء وخُنْفَساء وعُنْظُبَاءُ وعَقْرَباء وزَكَرِيَّاء))[5].

---

(١) ينظر: التبصرة والتذكرة ٢ / ٨٧٢؛ وينظر: شرح كتاب سيبويه ٥ / ٢٣٠، والمنصف ١ / ٢٣٩ و٢٤٢.

(٢) تذكرة النحاة ص ٧٣٠.

(٣) من بداية المادة إلى هنا نقل بتصرُّف عن الغريب المصنف ١ / ٣٢٧ و٣٢٨.

(٤) الصحاح ١ / ١٨٤ (عظب).

(٥) الكتاب ٣ / ٢١٤؛ وفيه: ((دبُوقاء))؛ تطبيع.

وسبق في "جدب" إيراد نصٍّ لسيبويه يقول فيه: عُنْظَب، ونصّ ثعلب[١] (ت ٢٩١هـ) على أنّ بعض الكلم الممدود – ومنه: العُنْظُبَاءُ – يُقال بحذف مده.

وقد نبّه ابن قتيبة[٢] (ت ٢٧٦ هـ) على وقوفه على "عُنْظُبَاء" بالمدّ في كتاب سيبويه ونقله عنه الأزهريُّ[٣] (ت ٣٧٠ هـ)، ويغلب على الظنّ نَقْلُ الجوهريّ عن ابن قتيبة.

١٠- عندلب

قال الجوهريُّ: ((العندليب: طائر يقال له: الهَزَار.... والبلبل يُعَنْدِلُ، إذا صوّت. قال سيبويه: إذا كانت النون ثانية فلا تُجعل زائدةً إلا بِثَبَتٍ))[٤].

= كون النون ثانية لا تُزاد إلا بثبت هو مجموع كلام سيبويه، حيث يقول: ((فأما إذا كانت ثانية ساكنة فإنها لا تزاد إلا بثبت، وذلك: جِنْزَقْرٌ وحِنْبَتْرٌ لقلّة الأسماء من هذا النحو، لأنّك لا تجد أمّهات الزوائد في هذا الموضع، وكذلك عَنْدَلِيبٌ لأنّه لم يكثر في الأسماء هذا المثال، ولأنّ أمّهات الزوائد لا تقع ثانية في هذا المثال، وإذا كان الحرف ثانياً متحركًا أو ثالثًا فلا يزاد إلا بثبت كما لم يزد وهو ثانٍ ساكنًا إلا بثبت، وذلك: جُنَعْدَلٌ وشِنِفَارٌ وخَدَرْنَقٌ، لقلّتها في الكلام، ولقلّة مواقع الزوائد في مواضعها))[٥].

وصدر كلام سيبويه عن النون الثانية الساكنة وعجزه عنها متحرِّكة، والجوهريُّ حرّر كلام سيبويه فيها، والذي يدلُّ منطوقه على إطلاق القول فيها بعدم زيادتها ثانية – ساكنة أو متحرِّكة – إلا بثبت، وهو ما فهمه السيرافيُّ حيث يقول: ((والنون إذا جاءت ثانية قُضي عليها بأنّها أصليّة حتى يتبيّن أنّها زائدة باشتقاق أو غيره))[٦].

---

(١) مجالس ثعلب ١/ ٨٩.

(٢) أدب الكاتب ص ١٠٣.

(٣) تهذيب اللغة ٣/ ٣٥٦ (عنظب).

(٤) الصحاح ١/ ١٨٩ (عندلب).

(٥) الكتاب ٤/ ٣٢٣ و٣٢٤، وينظر: ٤/ ٣١٩ و٣٢٠.

(٦) شرح كتاب سيبويه ٥/ ٢١١، وينظر: شرح عيون كتاب سيبويه ص ٢٩٦.

١١- قصب

قال الجوهريُّ: ((القَصَب: الأباء. والقَصْباء مثلُه، الواحدة قصبة. قال سيبويه: القَصْباء واحدٌ وجمع. قال: وكذلك الحَلْفَاء والطَّرْفَاء))[١].

= نصّ سيبويه على أنّ الحَلْفَاء والطَّرْفَاء يقع على الواحد والجمع، حيث يقول: ((هذا باب ما هو اسمٌ واحد يقع على جميع وفيه علامات التأنيث وواحده على بنائه ولفظه، وفيه علامات التأنيث التي فيه.

وذلك قولك للجميع: حَلْفاءُ وحَلْفاءُ واحدةٌ، وطَرْفاءُ للجميع وطَرْفاءُ واحدةٌ، وبهمًى للجميع وبهمَى واحدة، لمّا كانت تقع للجميع، ولم تكن أسماء كُسِّر عليها الواحد، أرادوا أن يكون الواحد من بناءٍ فيه علامة التأنيث، كما كان ذلك في الأكثر الذي ليس فيه علامة التأنيث، ويقع مذكّرًا نحو: التمر والبر والشعير، وأشباه ذلك))[٢]، ونصّ على أنّ "قَصْبَاء" مثل: طَرْفاء وحَلْفاء على زنة: "فَعْلاءَ"، حيث يقول: ((ويكون على فَعْلاءَ في الاسم والصفة، فالاسم نحو: طَرْفاءَ وحَلْفاءَ وقَصْباءَ، والصفة نحو: خَضْراء وسَوْداء وصَفْراء وحَمْراء))[٣]، ومن هذا النصِّ يُستنبط أنّ القَصْبَاء تكون عند سيبويه مثل: الحَلْفَاء، تقع على الواحد والجمع.

وقد نصّ ابن قتيبة[٤] - والجوهريُّ ناقل عنه فيما يظهر[٥] - على أنّ هذه الكلام عند سيبويه واحد وجمع، ونصّ أبو عليٍّ الفارسيُّ[٦] - وهو أحد شيوخ الجوهريّ - على أنّ

---

(١) الصحاح ١/ ٢٠٢ (قصب).

(٢) الكتاب ٣/ ٥٩٦.

(٣) الكتاب ٤/ ٢٥٧.

(٤) أدب الكاتب ص ٦١٨؛ وقد سقطت القصباء في إيراد قول سيبويه، وأوردها في قول غيره.

(٥) نَقْلُ قول سيبويه بواسطة ابن قتيبة موجود عند غير الجوهريّ، ينظر مثلا: البارع ص ٥٠٦ (قوب)، وتهذيب اللغة ١٠/ ٦٧ (سكن). وينظر ما سبق في: "عظب"، وما سيأتي في "سبح".

(٦) التكملة ص ٣٤١.

سيبويه يذهب فيها إلى أنّها اسم يُراد به الجمع، ونصّ الرضيُّ[1] وأبو حيّان[2] على أنّ سيبويه يراها اسم جمع.

وفي ختام هذه المسألة يحسن التنبيه على أنّ الجوهريَّ لا يرى رأي سيبويه هنا، وذلك من وجهين:

١/ نصُّه في هذه المادة على أنّ لها مفردًا، وهو قَصَبَة.

٢/ نصُّه في غير هذه المادة على مفردها ومفرد غيرها من هذه الكلم، وذلك قوله: ((وواحد الشَّجْرَاءِ شَجَرَةٌ. ولم يأت من الجمع على هذا المثال إلا أحرفٌ يسيرةٌ: شَجَرَةٌ وشَجْرَاءُ، وقَصَبَةٌ وقَصْبَاءُ، وطَرَفَةٌ وطَرْفَاءُ، وحَلَفَةٌ وحَلْفَاءُ. وكان الأصمعي يقول في واحد الحَلْفَاء: حَلِفَةٌ بكسر اللام، مخالفةً لأخواتها[3]. وقال سيبويه: الشَّجْرَاءُ واحدٌ وجمعٌ، وكذلك القَصْبَاءُ والطَّرْفَاءُ والحَلْفَاءُ))[4].

وبناء على هذا النصِ فإنّ الجوهريَّ يستضعف رأي سيبويه، ويبدو أن الواو سقطت قبل قوله في مادة "قصب": ((قال سيبويه))؛ بدلالة إيرادها في النصِّ السالف.

وبرأي الأصمعيّ (ت ٢١٦ هـ) احتجَّ المبرِّد (ت ٢٨٥ هـ) على سيبويه في مسائل الغلط، وردَّه ابن ولّاد[5] (ت ٣٣٢ هـ) بأنّ السماع صحيح، ولكن قَصْبَاء ونحوه ليس بجمع مكسّر لضعف ذلك في النحو؛ ودليله تصغيره على لفظه ولو كان جمعًا لرُدَّ إلى مفرده ثم بعد تصغيره يجمع بالألف والتاء، وبأنّه لو جمع على بابه؛ لجمع على "فَعَل" كشَجَرَةٍ وشَجَرٍ.

---

(1) شرح الشافية ١/ ٢٩.

(2) ارتشاف الضرب ٢/ ٧٥٣؛ وينظر: المنصف ٢/ ٩٦، والممتع ٢/ ٥١٣، وارتشاف الضرب ١/ ٤٨١.

(3) ينظر: النبات والشجر للأصمعي ص ٤٢، والمذكر والمؤنث (للمبرد) ص ١٢٤، والأصول ٢/ ٤٤٥، والسيرافي النحوي ص ٦٣٣، والتكملة ص ٣٤٥، والنكت ٢/ ١٠٠٨، وشرح الشافية ٢/ ١٩٩؛ وفي هذه المصادر وغيرها (كالغريب المصنف ٢/ ٥٥٠) تباين في الضبط.

وينظر: لحن العوام ص ١١٧، والمدخل إلى تقويم اللسان ص ١٠٢.

(4) الصحاح ٢/ ٦٩٣ (شجر)، ولم يرد في كتاب سيبويه لفظ: "شجراء" لا معرّفًا ولا منكّرًا، وقول الجوهريِّ قيل ليس صحيح على حلفاء وطرفاء.

(5) ينظر: الانتصار ص ٢٤١ – ٢٤٣؛ وينظر في رجوع المبرد عن هذه التخطئة: المذكر والمؤنث له ص ١٢٤.

وبهذا الردّ يُرَدُّ على قول الجوهريّ وغيره من اللغويّين الذين يرون "قَصْبَاء" ونحوه جمعًا مفرده: قَصَبَة.

ولعلّ الصواب هو عَدُّ "قَصْبَاء" وما كان نحوها اسم جمع – لكونه ليس على أوزان الجموع – له واحد من لفظه، ومن حفظ حجّة على من لم يحفظ.

ويرى ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) أنّ الخلاف ليس في التكسير وعدمه، بل هو هذه الأسماء مثل: القوم والإبل لا واحد له من لفظها أم مثل: الجامل والباقر لها واحد من لفظها؟[١].

وتصريح الجوهريّ وغيره بالجمعيّة في هذه الكلم يخالف هذا الرأي.

ومنه يُعلم تجوّز اللغويّين في تسمية "اسم الجمع" جمعًا؛ ممّا يوجب النظر في قواعد التصريف عند النقل عن المعاجم.

١٢– نقب

قال الجوهريُّ: ((والنقيب، العَرِيف، وهو شاهد القوم وضمينهم، والجمع النُّقَبَاءُ. وقد نَقَبَ على قومه يَنْقُبُ نِقَابةً، مثل كتب يكتب كتابة.

قال الفراء: إذا أردتَ أنّه لم يكن نقيبًا ففعل قلت: نَقُبَ بالضم، نَقَابَةً بالفتح.

قال سيبويه: النِّقَابَة بالكسر الاسم، وبالفتح المصدر، مثل الوِلاية والوَلاية))[٢].

= مسألة التفريق بين دلالة نقابة بالفتح والكسر، ومثلها: ولاية؛ يمكن عدُّها من أهمِّ ما نسبه الجوهريُّ لسيبويه؛ وهو ممّا سلّمته المصادر التي وقف عليها البحث، وعلى الرغم من هذا التسليم، فقد كان الجوهريُّ غير مصيب فيما نسبه لسيبويه فيهما؛ وسيتّضح ذلك في الوقفات التالية:

الأولى: لم يقف البحث على ورود النقابة في كتاب سيبويه لا معرّفة ولا منكّرة، على الرغم من أن ابن منظور[٣] والزبيديّ[٤] نقلا نصّ كلام الجوهريّ.

---

(١) شرح المفصل ٥ / ١١٠، وسيبويه (الكتاب ٣ / ٦٢٥) يرى الجامل والباقر اسمي جمع لا جمع جمل وبقرة.
(٢) الصحاح ١ / ٢٢٧ (نقب).
(٣) لسان العرب ١ / ٧٦٩ (نقب).
(٤) تاج العروس ٤ / ٢٩٧ (نقب).

الثانية: الذي ورد في كتاب سيبويه النِّكابة، قال سيبويه: ((وأما الوِكالة والوِصاية والجِراية ونحوهنّ فإنما شُبِّهن بالوِلاية، لأنّ معناهنّ القيام بالشيء وعليه[ومثل ذلك][1] الخِلافةُ والإمارة والنِّكابة والعِرافة، وإنّما أردت أن تخبر بالوِلاية))[2].

والنِّكابة هي الواردة في طبعات الكتاب الثلاث، ونسخة ابن خروف (ت ٦٠٩ هـ) من الكتاب، وشرح السيرافيّ[3]، وكذا وردت عند ابن السرَّاج[4] (ت ٣١٦ هـ).

الثالثة: لم يذكر سيبويه الوَلاية بالفتح، وإنّما ذكرها بالكسر على أنّها مصدر، وكذا صنيع ابن السرَّاج[5]، وقد نصّ ابن سيده على أنّ ((الغالب على هذا الضرب عند سيبويه الكسر، يجريه مجرى الصنائع))[6].

الرابعة: في تفسير المراد بقول الجوهريّ: الاسم.

الذي يدل عليه منصوص كلام الجوهريِ أنّه يريد بالاسم: الشيء ذاته أي: الاسم غير المصدر، وسيظهر هذا في الوقفة السادسة.

وهو اصطلاح لغويٌّ موجود عند طائفة من اللغويِّين[7] قبل الجوهريِّ، وصرّح به السيرافيُّ[8].

---

(1) تتمة من الكتاب نسخة ابن خروف ل١٠٦أ، وهي واردة في إحدى النسخ لطبعة باريس من الكتاب ٢/ ٢٣٧.

ويدل على صحة استدراكها قول ابن السراج (الأصول ٣/ ٩١): ((فِعالة: للقيام بالشيء وعليه)).

(2) الكتاب ٤/ ١١.

(3) السيرافي النحوي ص ٧٨.

(4) الأصول ٣/ ٩١.

(5) ينظر: الأصول ٣/ ٩١.

(6) المخصص ١/ ٣٢٥.

(7) منهم: الخليل (ت ١٧٥هـ – العين ٢/ ١٤٥ "فَعَلَ")، وابن السِّكِّيت (إصلاح المنطق ص ٢٠)، وابن قتيبة (أدب الكاتب ص ٣١١ و ٣٨٤ و ٥٥٢)، والمبرِّد (الكامل ١/ ١٦٥)، وثعلب (الفصيح ص ٢٩٣).

(8) السيرافي النحوي ص ١٣٠ و ١٣١.

الخامسة: اختلاف الوَلاية (بالفتح) عن الوِلاية (بالكسر) ليس من ناحية الاسم والمصدر بل من ناحية المعنى؛ لأنّ الوَلاية (بالفتح) تعني: النُّصرة، والوِلاية (بالكسر) تعني: الإمارة؛ على أنّه قد نُقل سماعها بالفتح والكسر في المعنيين جميعًا[1]، ونُسب الكسر في المعنيين لتميم؛ يقول السيوطيُّ (ت ٩١١ هـ) نقلاً عن نوادر اليزيديّ (يحيى بن المبارك ت ٢٠٢ هـ): ((الولاية في الدين والتولِّي أهل الحجاز مفتوح، وفي السلطان مكسور، وتميم تكسر في الجميع))[2]، ومع تسليم الجوهريّ بهذا الفرق كما سيأتي في الوقفة التالية؛ فقد نَسَبَ لسيبويه خلافه دونما دليل.

السادسة: شرح الجوهريُّ مراده هنا بقوله في مادة: "وَلِيَ": ((والوِلاَيَةُ بالكسر: السلطانُ. والوَلاَيَةُ والوِلاَيَةُ: النُّصرة. يقال: هم عليَّ وِلاَيَةٌ، أي مجتمعون في النصرة. وقال سيبويه: الوَلاَيَةُ بالفتح المصدر، والوِلاَيَةُ بالكسر الاسمُ مثل الإمَارَةِ والنِّقَابَةِ لأنه اسمٌ لما تَوَلَّيْتَهُ وقمتَ بهِ. فإذا أرادوا المصدر فَتَحوا))[3]، ونقله ابن منظور[4]، وسلّمه الزبيديُّ[5]، وجعله نصّ سيبويه!.

وهذا التفريق نقله ابن سيده بمعناه مصدّرًا له بـ: "قيل"[6]، والذي يظهر أنّه أفاده من الجوهريّ؛ إذ إنّ ابن سيده قد نقل عن الجوهريّ ناصًّا على تسميته بالجوهريّ في مادة: "شفو"[7]، وأقرّه الفيروزآباديُّ[8]، وهو تفريق غير صحيح لما تقدّم؛ ويضاف له وجود النصّ من عدد من اللغويّين على أنّ الوِلاية بالكسر مصدر[9] أيضًا.

---

(١) نقله الأزهري (تهذيب اللغة ١٥/ ٤٤٩ "ولي") عن الفراء (ت ٢٠٧هـ)؛ وينظر: الحجة للقراء السبعة ٥ / ١٥٠، والمحكم ١٢ / ١١٥ و١١٦ (ولي)، ولسان العرب ١٥/ ٤٠٥ (ولي)، والقاموس المحيط ٢ / ١٧٦٠ و١٧٦١ (ولي).

(٢) المزهر ٢ / ٢٧٧.

(٣) الصحاح ٦ / ٢٥٣٠ (ولي).

(٤) لسان العرب ١٥/ ٤٠٥ (ولي).

(٥) تاج العروس ٤٠ / ٢٤٢ (ولي).

(٦) المحكم ١٢ / ١٥٥ (ولي)؛ ونصُّه: ((وقيل: الوِلاية الخُطَّة كالإمارة والوَلاية المصدر)).

(٧) المحكم ٨ / ٨٨؛ وأما ما ورد في ٦ / ٣٥٤ (قفو)؛ فهو مقحم من محقّقه، وقد نصّ على زيادته.

(٨) القاموس المحيط ١/ ٢٣٢ (نقب)، و٢/ ١٧٦٠ (ولي).

(٩) ينظر: العين ٨ / ٣٦٥ (ولي)، ومجاز القرآن ١/ ٤٠٥، والكامل ٣ / ١٠٩١.

ومن المتقرِّر أن "فِعالة" بالكسر مصدر يدل على الولاية والصناعة (الحرفة) وشبهها، ويجوز فيه الفتح قليلا[1]، يقول الرضيُّ: ((الغالب في الحرف وشبهها من أي باب كانت الفِعَالة بالكسر، كالصياغة والحياكة والخياطة والتجارة والإمارة، وفتحوا الأوّل جوازًا في بعض ذلك، كالوكالة والدلالة والولاية))[2].

وأمّا "الفَعَالة" فقد نصّ سيبويه على كونها مصدرًا لـ: "فَعُلَ"[3]، قال أبو حيّان: ((هو المصدر المقيس فيه بنصِّ سيبويه))[4].

وبناء على ما تقدّم، فإذا كان الجوهريُّ يريد هنا في مادة: "نَقَبَ" أنّ النَّقابة بالفتح عند سيبويه مصدر، فلا يخلو ذلك من أن تكون مصدر الفعل: "نَقُبَ" الذي ورد في كلام الفرّاء (ت ٢٠٧ هـ)، وهو حينئذ منصوص سيبويه في مصدر "فَعُلَ"، أو أن يجعل النَّقابة بالفتح مصدر "نَقَبَ" غير المتعدِّي الوارد في قوله: ((نَقَبَ عليهم))، وهو يخالف منصوص سيبويه في كون مصدر "فَعَلَ" اللازم على "فُعُول"، وذلك حيث يقول: ((وأمّا كلُّ عملٍ لم يتعدّ إلى منصوب فإنّه يكون فعله على ما ذكرنا في الذي يتعدّى، ويكون الاسم "فَاعِلاً" والمصدر يكون "فُعُولاً"، وذلك نحو: قَعَدَ قُعُودًا وهو قاعِدٌ...))[5]، ويستثنى من ذلك ما غلب فيه فِعَالة، يقول أبو حيّان: ((ومصدر "فَعَلَ" اللازم ينقاس على "فُعُول" كقعَد قُعُوداً ما لم يغلب فيه "فِعَالة"...))[6]، ولا يظهر أنّ الجوهريَّ يقصد الاحتمال الثاني.

وأمّا جَعْلُ الجوهريِّ النِّقابة بالكسر غير مصدر، فهو اجتهاد منه يخالف منصوص كلام سيبويه المتقدِّم في صدر المسألة، والذي مفاده أنّ فِعَالة مصدر يدلُّ على القيام

---

(1) ينظر: السيرافي في النحوي ص ٧٨، والتبصرة والتذكرة ٢/ ٧٦٨، والمخصص ٤/ ٢٨٥، والمقرب ٢/ ١٣١.

(2) شرح الشافية ١/ ١٥٣، وينظر: شرح التسهيل ٣/ ٤٦٩، وارتشاف الضرب ٢/ ٤٨٩.

(3) الكتاب ٤/ ٢٨، وينظر: شرح الشافية ١/ ١٦٣، وفتح الأقفال ص ١٨٥.

(4) ارتشاف الضرب ٢/ ٤٨٩.

(5) الكتاب ٤/ ٩.

(6) ارتشاف الضرب ٢/ ٤٩١، وينظر: شرح الشافية ١/ ١٥٣ و ١٥٦.

بالشيء وعليه[1]، ولا شكّ أنّ النِّقابة قيام بالشيء وعليه، وتنظير الجوهريِّ لها بـ"كتابة" يجعلها من هذا الباب، وقد نصّ عليه القاليُّ[2] (ت ٣٥٦ هـ).

وممّا تقدّم يستبين أنّ النقابة بالكسر والفتح مصدر، ومحاولة تفريق الجوهريِّ ونسبة التفريق لسيبويه، كلاهما غير صحيح.

وأمّا ما أورده في "ولي" من أنّ الوَلاية بالفتح عند سيبويه تكون مصدرًا لـ"وَلِيَ"، فهو يخالف منصوص كلام سيبويه المتقدِّم في صدر المسألة من أنّ مصدر الفعل "وَلِيَ" المتعدِّي الوِلاية بالكسر، وقد سُمع فيه الفتح بنقل الفرّاء، ونصّ على وروده السيرافيُّ، فتكون الولاية على الحالين مصدرًا لـ "وَلِيَ"، وقد تقدّم نصُّ الرضيِّ عليه.

وأمّا إن كان الجوهريُّ يريد أن الفعل "وَلِيَ" غير متعدٍّ كقولهم: ولي عليه فكلامه حينئذٍ يخالف ما قرّره سيبويه في قولهم: أمُر عليه، من أنّ مصدره الإمارة كالولاية، حيث يقول: ((وقالوا: أمُر علينا أميرٌ كنبُه[3]، وهو نبيهٌ، والإمرة كالرفعة، والإمارة كالوِلاية))[4]، ممّا يدلُّ على أنّ سيبويه يرى الإمارة بالكسر مصدرًا لـ "أمَرَ" و"أمُرَ"، والوِلاية بالكسر مصدرًا لـ: "وَلِيَ" متعدِّيًا ولازمًا[5]، ومثلها النِّقابة بالكسر تكون مصدرًا لـ: نَقَبَ عليهم ونَقُبَ.

ولم يقف البحث على هذه التفرقة عند المعجميّين قبل الجوهريّ.

السابعة: من أين للجوهريِّ عَزْوُ التفريق بين اسم الشيء ومصدره لسيبويه؟ ومن أين له أنّ سيبويه يرى الفتح للمصدر والكسر للاسم؟

---

(1) الأصول ٣/ ٩١.

(2) البارع ص ٤٨٨ (نقب).

(3) قال السيرافيُّ (السيرافي النحوي ص ١١٥): ((وفي بعض النسخ: أمَرَ علينا كنبَه مفتوحان، والفتح أجود وأفصح))، وهو مثلّث العين. ينظر: تاج العروس ١٠/ ٦٩ (أمر).

(4) الكتاب ٤/ ٣٤، وفي الصحاح ٢/ ٥٨٢ (أمر): ((والمصدر الإمرة، بالكسر. والإمارة: الولاية))!، وتعقّبه الفيروزآباديُّ بأنّ الإمرة الاسم، وينظر تفصيل ما قيل فيها في: تاج العروس ١٠/ ٧٠ (أمر).

(5) نصّ الأشمونيُّ (ت ٩٢٩هـ تقريبًا) على ندرة "فِعَالة" مصدرًا لفَعِلَ غير المتعدِّي (شرح الألفية ٢/ ٣٤٧)، وسلّمه الصبّان (ت ١٢٠٦هـ) في حاشيته ٢/ ٣٠٥، والخضريُّ (ت ١٢٨٧هـ) في حاشيته ٢/ ٧٠.

والجواب عن هذين التساؤلين في الآتي: صرّح سيبويه في حديثه في أبواب المصادر عن التفريق بين الاسم والمصدر، ولكن لا يمكن أن يجهل الجوهريُّ أنّ سيبويه في هذه المواضع يعني اسم الفاعل على ما نصّ عليه سيبويه صراحة في أوّل كلامه[1].

وأقرب ما وجده البحث ذريعة إلى قولة الجوهريّ هذه، هو ما ورد في حديث سيبويه عن صيغتي: "مَفْعَل" و"مَفْعِل" في المصدر الميمي واسمي زمان ومكان، من التصريح بأنّ المصدر يكون بالفتح في بعضها[2]، وأنّ بعض الكلم يأتي على هذه الزنة وليس مصدراً ولا اسم مكان كالمَسْجِد ومَضْرِبة السيف ونحوها[3]، وكذا ما أورده سيبويه في باب ما جاء من المصادر على فَعُول من أنّ مصدر وَقَدَ: الوَقُود، والوُقُود أكثر، والوَقُود الحطب[4]، وأنّ الطمأنينة والقشعريرة ليسا مصدري اطمأنّ واقشعرّ[5]، وكذا ما أورده سيبويه فيه من التفريق بين المَلْءِ (مصدر مَلَأ) والمِلْءِ (قَدْر ما يملأ)، وما أورده السيرافيُّ في شرحه[6] له من التفريق بين الطَّحْنِ (مصدر طَحَنَ) والطِّحْنِ (الدقيق المطحون)، ونحوها، فبنى الجوهريُّ على مجموع هذه النصوص في النقابة والولاية تفريقاً بين المصدر واسم الشيء، وأنّ الفتح للمصدر والكسر لاسم الشيء.

وليس مراد سيبويه هو ما فهمه منه الجوهريُّ، بل حديث سيبويه في صوغ مَفْعَل من الثلاثيّ اسماً غير مصدر منصبٌّ على هذه الكلم بذاتها، قال سيبويه في آخر حديثه عن المِفْعَل: ((ويجيء المِفْعَل اسماً كما جاء في المسجِد والمنكِب، وذلك: المِطْبَخ

(1) الكتاب ٤ / ٥.
(2) الكتاب ٤ / ٨٧ –٨٩.
(3) الكتاب ٤ / ٩٠ و٩١.
(4) الكتاب ٤ / ٤٢.
(5) الكتاب ٤ / ٨٥.
(6) السيرافي النحوي ص١٣١.

والمِرْبَد، وكلُّ هذه الأبنية تقع اسمًا للتي ذكرنا من هذه الفصول لا لمصدرٍ ولا لموضع العمل))[1].

وأمّا الفتح في المَفْعَل مصدرًا، فقد فصّله سيبويه في كلامه بحسب أبواب الفعل الثلاثيّ، ممّا لايصحُّ أن يفهم منه الجوهريّ ما فهمه في النقابة والولاية.

وفكرة التفريق بين الاسم والمصدر فكرة متأصِّلة عند الجوهريِّ في باب المَفْعَل[2]، وغيره كما سيأتي؛ فلعلّ ما هنا منبثق عنها ومبنيٌّ عليها. والله أعلم.

وأمّا الوَقود والوُقود فقد صرّح سيبويه بمصدريتهما بالفتح والضمِّ، ولا يعارضه استعمال المفتوح اسمًا؛ فالمفتوح مشترك بين الاسم والمصدر؛ وليس الاسم منفردًا به، وقد سلّمه الجوهريُّ[3]، ولعلّ سبب تسليمه به أنّ التخالف لم يكن بالفتح والكسر.

وأمّا ما عدا المَفْعَل من مصدر غير الثلاثيّ نحو: الطمأنينة والقشعريرة؛ فقيل:هما اسمان وُضِعَا موضع المصدر[4].

ومن المتقرِّر أنّ ما جاء على خلاف المصدر المعهود في غير الثلاثيِّ مثل: استراح راحة ونحوها؛ فقد اصطُلِحَ على تسميته: اسم مصدر[5].

وذهب بعض الباحثين إلى حمل كلام الجوهريّ على هذا الاصطلاح[6]،والبحث يقرِّر أنّه ليس هذا المحمل بالسهل؛ لأنّ اسم المصدر على الأشهر مخصوص بما ورد فعله زائدًا عن ثلاثة؛ وإن كان أبو حيّان[7] قد مثّل اسم المصدر بما فعله ثلاثيٌّ وغيره،إلاأنّ في

---

(1) الكتاب ٤ / ٩٢.

(2) ينظر: الصحاح ١ / ١٩٠ (عيب)، و٢ / ٥٥٢ (وعد)، و٥ / ١٨٤٠ و١٨٤١ (وجل) و(وحل).

(3) الصحاح ١ / ٨١ (وضأ).

(4) ينظر: شرح الشافية ١ / ١٧٧، وارتشاف الضرب ٢ / ٤٩٦؛ وينظر: عنقود الزواهر ص ٣٦٧.

(5) ينظر: تمهيد القواعد ٨ / ٣٨٠٢، وشروح الألفيّة عند قول ابن مالك: ((وَلِاسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلْ)).

(6) أسماء المصادر (مجلة التراث العربي –دمشق، العدد ٢٠) ص ١٣٨.

(7) ينظر: ارتشاف الضرب ٥ / ٢٢٦٤.

نسبة القول للجوهريّ أنّه يرى النِّقابة والوِلاية بالكسر اسمي مصدر،مخالفة صريحة لمراد الجوهريّ وما عناه بمصطلح الاسم على ما نصّ عليه وصرّح به في مادة: "وَلِيَ".

وأمّا ما كان نحو: مِلْءٍ وطِحْنٍ، فقد صرّح سيبويه بمذهبه فيما كان من هذه البابة قائلا: ((فهذه أشياء تجيء مختلفة ولا تطّرد))[1]، ممّا لا يصحّ معه بحال من الأحوال أن يُنسب إلى سيبويه أنّه يرى التخالف بين الاسم والمصدر فيما عدا ما نصّ عليه أوكان في معنى المنصوص، شريطة أن لا يخالف منصوصه في موضع آخر، وهوما لا يتوافر في النقابة والولاية.

وممّا يعضد أنّ سيبويه لا يرى التفرقة بين المكسور والمفتوح، وأنّ كلاهما مصدر، قوله: ((وقالوا: طَوِيَ يَطْوَى طَوًى وهو طيّانٌ، وبعض العرب يقول: الطِّوى فيبنيه على فِعَلٍ لأنّ زنة فِعَلٍ وفَعَلٍ شيء واحد، وليس بينهما إلا كسرة الأوّل))[2]، والجملة الأخيرة في هذا النصِّ كافية في ردِّ فكرة التفريق، وهي نصٌّ صريحٌ لا يُحْوِج إلى اجتهاد.

وفكرة التفريق بين الاسم والمصدر واردة عند الجوهريّ في غير ما تقدّم، فهو يرى التفريق في: زلزال، وقلقال، فالكسر للمصدر والفتح للاسم[3]، على عكس النقابة والولاية، وهو رأي الفرّاء في هذا الباب[4].

وأمّا مذهب سيبويه فهو أنّ مصدر زَلْزَلَ وقَلْقَلَ يكون على "فَعْلَلَةٍ"، ونقل عن العرب أنّهم يقولون في مصدريهما: زِلْزَالاً وقِلْقَالاً بالكسر والفتح[5]، وليس في نصِّ سيبويه فيهما ذِكْرٌ للاسم، وإنّما كلامه منصبٌّ على كونهما بالفتح والكسر مصدرين.

---

(1) الكتاب ٤ / ٤٢.

(2) الكتاب ٤ / ٢٢.

(3) الصحاح ٤ / ١٧١٧ (زلل)، و٥ / ١٨٠٤ (قلل).

(4) نقله ابن قتيبة في أدب الكاتب ص٥٩١.

(5) الكتاب ٤ / ٨٥. وينظر في تفصيل القول في مصدر زلزل وبابه: السيرافي النحوي ص٢٢٤، وشرح الشافية ١ / ١٧٨، وارتشاف الضرب ٢ / ٤٩٤.

وممّا تقدّم يظهر – والله أعلم – أنّ الجوهريَّ في قوله في النقابة والولاية مزج بين نصوص سيبويه وغيره من اللغويّين في التفريق في الثلاثيِّ[1]، وغير الثلاثيّ.

وممّا يقطع دابر الخلاف ويؤكِّد أنّ سيبويه يرى أنّ النقابة والولاية بالفتح والكسر مصدرين، ما أورده سيبويه حينما نصّ على أنّ المصدر يجيء على الفِعَال والفَعَال، وذلك حيث يقول: ((وجاءوا بالمصادر حين أرادوا انتهاء الزمان على مثال: فِعَالٍ، وذلك: الصِّرام والجِزاز والجِداد والقِطاع والحِصاد، ورُبّما دخلت اللغة في بعض هذا فكان فيه فِعَالٌ وفَعَالٌ))[2]، وهو نصٌّ صريح من سيبويه على مذهبه، وهو عدم التفريق بين المفتوح والمكسور في هذا الباب، وعليه يتخرّج ما كان نحوه كالنقابة والولاية، وهو فهم السيرافيّ والرضيّ وغيرهما كما تقدّم، وهو الموافق لمنصوص سيبويه ومراده.

وختامًا: يُسَلِّم البحث ورود تفرقة بتغاير الحركة بين المصدر واسم الشيء في بعض ما ورد في الثلاثيّ وغيره باتفاق في بعض المفردات اللغويّة، ورأيًا لبعض اللغويّين في بعضها، وتابعهم الجوهريٌّ فيما يظهر، إلا أنّ الجوهريَّ ومن تابعه لم يحالفهم الصواب في التفريق بين النقابة والولاية بالفتح فيهما والكسر، والوهم في نسبة ذلك لسيبويه. والله أعلم.

وممّا تقدّم يتبيّن أنّ بعض كتب اللغة والمعجمات المتقدِّمة تحديدًا، لم يكن التوجيه الصرفيٌّ فيها دقيقًا ومتوافقًا مع التقعيد الصرفيِّ[3] الذي هو في غالبه بصريّ الوجهة.

١٣ – نيب

قال الجوهريٌّ: ((والناب: المُسِنَّة من النُّوق، والجمع النِّيبُ...، وهو فُعْلٌ مثل أَسَدٍ وأُسْدٍ، وإنما كسروا النون لِتَسْلَمَ الياء. والتصغير نُيَيْبٌ. يقال سُمِّيَتْ بذلك لطول نابها[4]

---

(١) ينظر مثلا: الصحاح ١/١٥٣ (شرب)، ويقارن بالكتاب ٤ / ٥ و٦، والمقتضب ٢ / ١٢٤، والتكملة ص ٥٢١.

(٢) الكتاب ٤ / ١٢.

(٣) نبّه ابن السِّيْدِ (ت ٥٢١ هـ) على نحوٍ من هذا الصنيع في الاقتضاب ٢ / ٢٤٢؛ وينظر: المنصف ١/٣.

(٤) إلى هنا نقلٌ عن الكامل للمبرِّد (٢ / ٦٨٠ و٦٨١) بتصرُّف يسير.

فهو كالصفة، فلذلك لم تَلْحَقْهُ الهاء، لأن الهاء لا تلحق تصغير الصفات[1]. تقول منه: نَيَّبَتِ الناقةُ، أي صارت هرمة. ولا يقال للجمل ناب.

وقال سيبويه: من العرب من يقول في تصغير ناب نُوَيْبٌ فيجئ بالواو لأن هذه الألف يكثر انقلابُها من الواوات. قال ابن السراج: هذا غلطٌ منه))[2].

= هذا النصّ في سيبويه بتصرُّف يسير؛ يقول سيبويه في تحقير (تصغير) ما كانت الألف بدلاً من عينه: ((إن كانت بدلاً من واو ثم حقّرته رددت الواو، وإن كان بدلاً من ياء رددت الياء، كما أنّك لو كسّرته رددت الواو إن كانت عينه واوًا والياء إن كانت عينه ياءً؛ وذلك قولك في بابٍ: بويبٌ كما تقول: أبوابٌ، ونابٍ: نُيَيْبٍ كما تقول: أنياب وأنيبٌ فإن حقّرت ناب الإبل فكذلك؛ لأنّك تقول: أنيابٌ.... وإن جاء اسمٌ نحو: "الناب" لا تدري أمن الياء هو أم من الواو[3] فاحمله على الواو حتى يتبيّن لك أنّها من الياء؛ لأنّها مبدلة من الواو أكثر، فاحمله على الأكثر حتى يتبيّن لك.

ومن العرب من يقول في نابٍ: نُوَيْبٌ[4] فيجيء بالواو؛ لأنّ هذه الألف مبدلة من الواو أكثر؛ وهو غلطٌ منهم))[5].

---

(1) هذا التعليل للخليل في "نُصيف" تصغير "نَصَف" نعت امرأة وما كان نحوه (الكتاب ٣ / ٤٨٢)؛ وأمّا تعليل تصغير الناب من الإبل على نُيَيْبٍ عنده فهو أنّها سُمّيت بمذكّر (الكتاب ٤ / ٤٨٣)، وقد أخطأ الجوهريُّ التعليل هنا؛ لأنّ الناب اسم وليس وصفًا (ينظر: المقتضب ٢ / ٢٣٨)، وقد نصّ الخليل (الكتاب ٤ / ٤٨٣) على أنّ التاء تلحق الثلاثيَّ الخالي منها فيما ((ليس بصفة ولا اسمًا شاركت فيه مذكّرًا على معنىً واحد))، والناب من النوع الثاني لا الأوّل، ويدلُّ عليه تنظير الخليل لها بِبُطَيْنٍ.

وقد عُدّ هذا التصغير شاذًّا؛ لعدم تأنيثه بالتاء. ينظر: شرح المفصل ٥ / ١٢٧، والمقرب ٢ / ٨٨، وشرح الشافية ١ / ٢٤١، وارتشاف الضرب ٢ / ٣٦٠.

(2) الصحاح ١ / ٢٣٠ (نيب).

(3) نحو: سارٌ أي: السائر. ينظر: شرح كتاب سيبويه ٤ / ٢٠٢؛ وينظر أيضًا: الخصائص ١ / ٢٥٣.

(4) أجاز الكوفيُّون تصغير "ناب" على "نويب". ينظر: ارتشاف الضرب ٢ / ٣٦٠؛ والمقاصد الشافية ٧ / ٣٦٥، وهمع الهوامع ٦ / ١٣٦، وشرح الأشموني ٣ / ٧١٥.

(5) الكتاب ٣ / ٤٦١ و٤٦٢.

ومِمّا يُنبّه عليه هنا أنّ الجوهريَّ عَقِبَ نَقْلِه قول سيبويه المتقدّم نَقَلَ عن ابن السرَّاج قوله: ((وهو غلط منه))[1]، وقد تعقّبه ابن برّيٍّ[2] بأنّ ظاهر صنيع الجوهريّ يقضي بأنّ ابن السرَّاج غلَّط سيبويه فيما حكاه؛ وليس الأمر كذلك بل هذا القول من ابن السرَّاج معناه أنّ هذا القول غلط من قائله، ثم عاد وأفصح ابن برّيٍّ بأنّ هذا النصّ من تمام كلام سيبويه؛ وليس من كلام ابن السرَّاج.

وعلّق محقّق الصحاح حاشية على النصِّ السابق من الصحاح؛ ونصُّها: ((قوله غلط منه، أي من بعض العرب المتكلم بهذه اللغة، كما أن سيبويه غلطهم فليس هذا تغليطا من ابن السراج لسيبويه، بل هو موافق له في تغليطهم. اهـ بالمعنى من مرتضى عن شيخه ردًّا على ابن بري))[3]، وقد تعقّب الأستاذ: جواد محمد الدخيل هذه الحاشية قائلا: ((لما كان المحقق نسخ هذه الحاشية من هامش المطبوعة الأولى (ص ١٠٧)، ولما كانت خاطئة فقد أخطأ المحقق، وذلك أن كاتب الحاشية (الأصلي وليس المحقق الأستاذ العطار) تعجل في النقل، والكلام الذي أورده ابن بري وليس الفاسي شيخ المرتضى، ورد الفاسي ينصب على نقطة أخرى تأتي بعد كلام ابن بري. وليرجع للتاج من أحب التثبت))[4].

وعند الرجوع للزبيديّ نجده يقول: ((... قال ابن السَّرَّاج: هذا غلطٌ منه. هذا نصُّ الصحاح في لسان العرب.

قال ابن برّيّ: ظاهرُ هذا اللفظ أنّ ابن السَّرَّاج غَلَّط سيبويه، فيما حكاه. قال: وليس الأمر كذلك، وإنما قوله: وهو غلطٌ منه، من تتمَّة كلام سيبويه، إلا أنّه قال: منهم، وغيَّرَهُ ابن السَّرَّاج فقال: منه. فإنّ سيبويه قال: وهذا غلطٌ منهم، أي: من العرب الذين يقولونه

---

(1) الأصول ٣ / ٣٨.

(2) التنبيه والإيضاح ١/ ١٤٤.

(3) الحاشية ١ من الصحاح ١/ ٢٣٠.

(4) ملاحظات على كتاب الصحاح (مجلة العرب السنة ٢١ ج ٩ / ١٠) ص ٦٣٤ و٦٣٥ الملحوظة رقم ١٢٥.

كذلك. وقول ابن السَّرَّاج غلطٌ منه، هو بمعنى: غَلَطٌ من قائله، وهو من كلام سيبويه، وليس من كلام ابن السَّرَّاج. انتهى.

قال شيخنا: قلت: الظّاهر ينافيه. نعم، يمكن حمله على موافقة سيبويه بأنّ الجوهريّ نقل أَوَّلَ كلام سيبويه أَوّلا، وأَيَّده بكلام ابن السَّرَّاج، وقال ابن السَّرَّاج قال هذا الكلام الذي نقله سيبويه غَلَطٌ من قائله، فيتَّفقان على تغليط المتكلِّم بهذه اللُّغة، ويكون كلام ابن السَّرَّاج موافقًا لكلام سيبويه لا اعتراضَ، ولا نقلَ عنه، بالنسبة لما في الصحاح كما هو ظاهر، والله أعلم.

وأما دَعْوَى ابن برِّيّ أنّ ابن السَّرَّاج نقل كلام سيبويه بعينه، وأنّه مُرادُ الجوهريِّ فدون إثباته وأَخْذه من هذه الألفاظ خَرْطُ القَتَادِ، وإن نقله ابن المُكَرَّم وسلَّمه فلا يخفى ما فيه من التنافر وعدم تلاؤم الأَطراف. انتهى. وهو تحقيقٌ حسنٌ))[1].

وفي هذه الأقوال برمّتها نظرٌ؛ وذلك أنّ الذي يظهر أنّ الجوهريَّ هنا ينقل بتصرُّف يسير كلاًّ من نصِّ سيبويه وابن السرَّاج في هذه المسألة – وهو ما فهمه الفاسيُّ –، وذلك لغرض يريده بحسب ما يظهر بعد طول تأمُّل؛ وهذا الغرض لا يظهر إلا بعد التدقيق في النصوص السابقة وهي نصُّ الجوهريِّ الآنف، ونصُّ سيبويه المتقدم، ونصُّ ابن السرَّاج؛ وهو بحروفه: ((قال: وإذا جاء اسمٌ نحو: النَّاب لا تدري أَمِن الياء هو أم مِن الواوِ فاحمله على الواو حتى يتبيّن لك؛ لأنَّها مبدلةٌ من الواو أكثر.

قال أبو العباس: إنّما قُلبت الألف –يعني: الألف التي لا يُدرى أصلها– إلى الواو للضمة التي قبلها –يعني: في باب التصغير–.

قال سيبويه: ومن العرب من يقول في ناب: نُوَيبٌ فيجيء بالواو؛ لأنَّ هذه الألف يكثرُ إبدالُها من الواواتِ، وهو غَلَطٌ منه))[2].

وبعد استعراض هذه النصوص والتأمُّل فيها؛ يظهر الآتي:

---

(1) تاج العروس ٤ / ٣٢٤ (نيب).

(٢) الأصول ٣ / ٣٨؛ وما نقله ابن السرَّاج عن المبرِّد نقل سماع (رواية)؛ وفي المقتضب (٢ / ٢٨٠)؛ إيماء له.

١/ سيبويه يقول: ((وهو غلط منهم))، وهو يقصد بعض العرب القائلين: "نُوَيْبًا".

قال السيرافيُّ: ((فيجيء بالواو على جهة الغلط، لكثرة أن تكون الألف من الواو))[١].

٢/ ابن السرَّاج يقول: ((وهو غلط منه))، وهو يقصد سيبويه، أي: أنّ التعليل الذي أورده سيبويه لقولهم: نُوَيْبٌ، غلط من سيبويه، وهو فيما يظهر يرى تعليل شيخه المبرِّد.

٣/ الجوهريُّ ينقل ((هذا غلط منه))، وينسب قولها لابن السرَّاج؛ لأنّه يريد – فيما يظهر – أن يخطِّئ تعليل سيبويه لقولهم: نُوَيْبٌ، ولكن ليس من الوجه الذي يظهر من نصِّ ابن السرَّاج، وإنّما من وجه آخر، وذلك ألف "ناب" منقلبة عن الياء، وليس كما يُفهم من هذا النصِّ لسيبويه من أنّ انقلابها عن الواو، وذلك أنّ الناب يائيُّ العين. والله أعلم.

وهذا الفهم لكلام الجوهريِّ مبنيٌّ على أمرين:

١/ أنّه لم يُورد نصّ ابن السرَّاج الذي نقل فيه تعليل المبرِّد.

٢/ أنّه لم يُورد نصّ سيبويه الذي نصّ فيه على أنّ "الناب" يُصَغّر على "نُيَيْبٍ".

وبناء عليه يمكن القول: وقع الجوهريُّ في خطأ علميٍّ لا يُقبل، وذلك من جهتين:

١/ أنّه اجتزأ كلام سيبويه في تصغير "ناب"، فقد نصّ سيبويه على أنّ تصغيرها "نُيَيْبٌ".

٢/ أنّه لم يعرض إلى كون سيبويه قد نصّ على أنّ ألف "ناب" منقلبة عن ياء.

وهذا الموضع من أغمض المواضع في هذا الجزء من صحاح الجوهريِّ، وهو يحتاج إلى إمعان نظر وتأمُّل شديد، ولعلّ البحث وُفِّق إلى أن يزيل هذا الغموض.

١٤– بيت

قال الجوهريُّ: ((البَيْتُ معروفٌ، والجمع بُيُوتٌ وأَبْياتٌ وأَبابِيتُ عن سيبويه، مثل أقوالٍ وأقَاوِيلَ))[٢].

---

(١) شرح كتاب سيبويه ٤/ ٢٠٣.

(٢) الصحاح ١/ ٢٤٤ (بيت).

= هذا النصُّ في سيبويه بحروفه تقريباً؛ حيث يقول: ((قالوا: أقاويلُ في أقوالٍ، وأبابيتُ في أبياتٍ، وأناعيمُ في أنعامٍ))[1].

١٥- كمت

قال الجوهريُّ: ((الكميت من الخيل، يستوى فيه المذكر والمؤنث، ولونه الكُمْتَةُ، وهي حُمرة يدخُلها قُنُوءٌ. قال سيبويه: سألت الخليل عن كُمَيْتٍ فقال: إنما صغِّر لأنَّه بين السواد والحمرة، كأنه لم يخلُص له واحدٌ منهما، فأرادوا بالتصغير أنه منهما قريب))[2].

= هذا النصُّ في سيبويه بحروفه تقريباً؛ حيث يقول: ((وسألت الخليل عن كُمَيْتٍ فقال هو بمنزلة جُمَيْلٍ؛ وإنّما هي حُمْرَةٌ مُخَالِطُها سَوادٌ ولم يَخلص؛ فإنّما حقّروها لأنّها بين السواد والحمرة، ولم يَخلص أن يقال له أسودُ ولا أحمرُ وهو منهما قريب، وإنّماهو كقولك: هو دُوَيْنَ ذلك))[3].

١٦- ثلث

قال الجوهريُّ: ((وثُلاثُ ومَثْلَثُ غير مصروف للعدل والصفة، لأنه عدل من ثَلاثَةٍ إلى ثُلاثَ ومَثْلَثَ، وهو صفةٌ لأنك تقول: مررت بقوم مَثْنَى وثُلاثَ. وقال تعالى: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۚ يَزِيدُ فِي ٱلْخَلْقِ مَا يَشَآءُۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٖ قَدِيرٞ ﴾[4] فَوصفَ به. وهذا قول سيبويه))[5].

= في نصِّ الجوهريِّ هنا خلل غير يسير؛ وذلك أنّ الجوهريَّ ينسب لسيبويه أنّ ثُلاثَ معدول عن ثلاثة؛ والصحيح أنّ سيبويه يرى أن ثُلاثَ معدول عن ثلاثة ثلاثة؛ يقول سيبويه: ((وسألته عن أُحادَ وثُناءَ ومَثْنَى وثُلاثَ ورُباعَ؛ فقال هو بمنزلة أُخَرَ، إنما حدُّه واحداً واحداً

---

(١) الكتاب ٣ / ٤٠٧، وينظر: ٣ / ٦١٩، و٦٢٣.

(٢) الصحاح ١ / ٢٦٣ (كمت).

(٣) الكتاب ٣ / ٤٧٧.

(٤) سورة فاطر من الآية الأولى.

(٥) الصحاح ١ / ٢٧٥ (ثلث).

واثنين اثنين، فجاء محدودًا عن وجهه فترك صرفه. قلت: أفتصرفه في النكرة؟ قال: لا؛ لأنّه نكرة يُوصف به نكرة، وقال لي: قال أبو عمرو: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۚ يَزِيدُ فِي ٱلْخَلْقِ مَا يَشَآءُۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[1] صفة، كأنك قلت: أولي أجنحةٍ اثنين اثنين وثلاثةٍ ثلاثةٍ))[2].

وليس في كتاب سيبويه مخالفة لرأي شيخه الخليل، فهو موافق له في تفسير العدل، ونسب أبو حيّان[3] للخليل وسيبويه القول بمنع الصرف للوصفيّة والعدل.

وقد نصّ سيبويه على أنّ "مَثْنَى"، ليس معدولاً[4] عن "اثنين"، حيث يقول: ((وأمّا عمر فليس محذوفًا من عامرٍ كما أنّ مَيْتًا محذوف من مَيّتٍ، ولكنّه اسمٌ بُني من هذا اللفظ وخُولف به بناء الأصل، يدلك على ذلك: أنّ مثنى ليس محذوفًا من اثنين))[5].

واستنادًا لهذا النصّ يُقال: إنّ سيبويه لا يرى "ثُلاثَ" معدولاً عن لفظ "ثلاثة" مفردًا.

وكون العدل في "ثُلاثَ" إنّما هو عن لفظ "ثلاثة" مُكرّرًا هو المنصوص عليه في تفسير العدل، يقول الزجّاج (ت ٣١١ هـ):)) لأنّه عُدل به عن ثلاثة ثلاثة))[6]، وكذا نصّ غيره[7]، وهو ((قول سيبويه والجمهور))[8].

ويقول الرضيُّ في إيضاح العدل هنا: ((وأمّا ثُلاثَ ومَثْلَثَ، فقد قام دليل على أنّهما معدولان عن ثلاثة ثلاثة، وذلك أنّا وجدنا ثُلاثَ وثلاثة ثلاثة بمعنى واحد، فلما وجد ثُلاثَ غير مُكرّر لفظًا حُكم بأنّ أصله لفظ مُكرّر، ولم يأت لفظ مُكرّر بمعنى ثُلاثَ إلا ثلاثة

---

(١) سورة فاطر من الآية الأولى.

(٢) الكتاب ٣ / ٢٢٥.

(٣) التذييل والتكميل ج ٥ / ١ / ل ٤٣ / ب، وارتشاف الضرب ٢ / ٨٥٧.

(٤) يقول السيرافي في (شرح كتاب سيبويه ٣ / ٤٩٠): ((وسمى سيبويه المعدول: محدودا)).

(٥) الكتاب ٣ / ٢٢٧، وينظر: شرح كتاب سيبويه ٣ / ٤٩٢ و٤٩٣.

(٦) ماينصرف ومالاينصرف ص ٥٩.

(٧) ينظر: المقتصد ٢ / ١٠٠٨، وشرح المفصل ١ / ٦٢، والملخص ١ / ٦٢٠.

(٨) شرح الأشموني ٢ / ٥١٤.

ثلاثة، فقيل: إنّه أصله))[1]، ويقول ابن هشام (ت ٧٦١ هـ):)) وهي معدولة عن ألفاظ العدد الأصول مُكرّرة))[2]، ويقول الشاطبيّ (٧٩١ هـ):)) مثنى معدول عن اثنين اثنين أو عن لفظ اثنين مرادًا به التفصيل.... وكذلك ثُلاثَ المعدول عن ثلاثة المراد به التفصيل على ما ذكر))[3].

وقد جاء قول سيبويه على الصواب عند الزبيديّ الذي مزج بين نصّ الجوهريّ ونصّ الفيروزآباديّ، حيث يقول: ((وفي الصّحاح: ثُلاثُ ومَثْلَثُ (غيرُ مَصْرُوفٍ) للعَدْلِ والصِّفَة والمصنّف أشار إلى علَّة واحدةٍ، وهي العَدْل، وأغْفَلَ عن الوَصْفِيّة فقال: (مَعْدُولٌ من ثلاثةٍ ثلاثَةٍ) إلى ثُلاثَ وَمَثْلَثَ، وهو صِفَةٌ؛ لأنّك تقول: مَرَرْتُ بقومٍ مَثْنَى وثُلاثَ، وهذا قولُ سيبويه))[4].

والذي يظهر أنّ الجوهريَّ أخذ هذا من ابن السرَّاج[5]، حيث يقول: ((فأمّا الذي عُدل لإزالة معنى إلى معنى؛ فمثنى وثُلاثَ ورُباعَ وأُحادَ. فهذا عُدِلَ لفظه ومعناه، عُدِلَ عن معنى اثنين إلى معنى اثنين اثنين، وعن لفظ اثنين إلى لفظ مثنى، وكذلك أحاد عُدِلَ عن لفظ واحد إلى لفظ أحاد، وعن معنى واحد إلى معنى واحد واحد، وسيبويه يذكر أنّه لم ينصرف لأنّه معدول وأنّه صفةٌ))[6]، فتصرّف الجوهريُّ في النصّ؛ فجعل تفسير ابن السرَّاج للعدل في اللفظ هو قول سيبويه في تفسير العدل؛ فوقع له هذا الخلل.

١٧- شربث

قال الجوهريُّ: ((الشَّرَنْبَثُ: الغليظ الكّفين والرجلين، وربَّما وُصف به الأسد. وكذلك الشُّرَابِثُ بضم الشين. قال سيبويه: النون والألف يتعاوران الاسم في معنًى نحو شَرَنْبَثٍ وشُرَابِثٍ، وجَرَنْفَشٍ وجُرَافِشٍ))[7].

---

(1) شرح الكافية ق١/١/ ١١٤.

(2) أوضح المسالك ٤ / ١٢٠.

(3) المقاصد الشافية ٥ / ٥٩٧ و٥٩٨.

(4) تاج العروس ٥ / ١٨٢؛ وما بين الأقواس نصُّ كلام الفيروزآباديّ (القاموس المحيط ١/ ٢٦٥ "ثلث").

(5) هو من عناه الجوهريُّ (الصحاح ١/ ٢٧٥) بقوله عقب قول سيبويه: ((وقال غيره: إنما لم ينصرف ...)).

(6) الأصول ٢ / ٨٨؛ وينظر: المقتصد ٢ / ١٠١٠.

(7) الصحاح ١/ ٢٨٥ (شربث).

= هذا النصُّ في سيبويه مع اختلاف يسير في رواية الكلمتين الأخيرتين، ففي كتاب سيبويه عقب حديثه عن زيادة النون الساكنة الواقعة ثالثة في الكلمة الخماسية الأحرف، وأنّها من الرباعيّ المزيد: ((وقد بُيِّنَ تعاورها والألف في الاسم في معنى واحد، وذلك قولهم: رجلٌ شَرَنْبَثٌ وشُرَابِثٌ، وجَرَنْفَسٌ وجُرَافِسٌ، وقالوا: عَرَنْتُنٌ وعَرَتُنٌ، فحذفوا النون كما حذفوا ألف عُلَبِطٍ [وعُجَلِطٍ][1] فهذا دليل، وهو قول الخليل))[2].

وبالسين وردت اللفظتان عند ابن السرّاج[3]، والفارسيّ[4]، وابن جنّي[5]، وكذا ابن منظور[6] في نقل نصِّ سيبويه الذي أورده الجوهري، وهو تصرُّفٌ من ابن منظور.

ولم يورد الجوهريُّ في صحاحه اللفظتين بالسين، وإنّما أوردهما بالشين[7]، وأورد الأزهريُّ جرنفش[8] فحسب، وأوردهما بالشين ابن الشجريّ[9] (ت ٥٤٢ هـ).

وتابع السخاويُّ[10] (ت ٦٤٣ هـ) الجوهريَّ – وإن لم ينصّ – فيما نسبه لسيبويه.

وعلّق محقّق الصحاح على اللفظتين قائلاً: ((وفي اللسان: "وجرنفس وجرافس"، وكلاهما صحيح))[11]. ويقابله أنّهما عند ابن سيده بالشين والسين لغة[12].

---

(1) استدراك من الكتاب طبعة باريس ٢/ ٣٨٦، وطبعة بولاق ٢/ ٣٥١. والعجلط: اللبن الخاثر (المنتخب ٢/ ٥٧٠)، أو الثخين الخاثر. ينظر: الصحاح ٣/ ١١٤٢ (عجلط)، وينظر أيضًا: الغريب المصنف ١/ ٢١٧.

(2) الكتاب ٤/ ٣٢٣، وفيه: ((بُيْن)) و((جَرَنْفَسٌ))، تطبيع.

(3) الأصول ٣/ ٢٤٠.

(4) التكملة ص ٥٦٥، والمسائل البصريات ١/ ٣٠١، والمسائل الحلبيات ص ٣٧٧.

(5) سر صناعة الإعراب ٢/ ٤٣٩ و٧٥٤.

(6) لسان العرب ٢/ ١٦٠ (شربث).

(7) الصحاح ٣/ ٩٩٨.

(8) تهذيب اللغة ١١/ ٢٦٠ (جرنفش).

(9) أمالي ابن الشجري ٢/ ١٦٧، وينظر: تعليق محققه.

(10) سفر السعادة ١/ ٣٦٥.

(11) الحاشية ٣ من الصحاح ١/ ٢٨٥.

(12) ينظر: المحكم ٧/ ٤٠١ (جرفش)، وينظر أيضًا: ٧/ ٤٠٣ (جرفس).

ونصّ ابن برّيٍّ[1] على أنّ الجرنفش والجرافش – وهو عظيم الجنبين – حرفان ذكرهما سيبويه ومن تبعه من البصريّين بالسين، وقال أبو سعيد السيرافيُّ: هما لغتان.

وبالرجوع لشرح السيرافيّ نجده يورد اللفظتين بالسين، ويفسرهما بالغليظ، ثم يقول: ((وبعضهم يقوله بالشين))[2].

ووقع للزبيديّ[3] قَلْبُ النسبة، فنسب لسيبويه ومن تبعه من البصريّين أنّهم يقولون: جرنفش، ولا يخفى تأثُّره بالجوهريّ، والصواب ما تقدّم.

وممّا تقدّم يتبيّن أنّ الجوهريَّ عدل عن رواية سيبويه للفظتين بالسين إلى مايرويه من كونهما بالشين[4]، ووهم في نقله عن سيبويه أنّهما بالشين.

١٨- ترج

قال الجوهريُّ: ((هي الأُتْرجَّة والأُتْرُجُّ.... وحكى أبو زيد تُرُنْجَةٌ وتُرُنْجٌ، ونظيرها ما حكاه سيبويه: وترٌّ عُرُنْدٌ، أي غَليظٌ))[5].

= لم يقف البحث على ما نسبه الجوهريُّ هنا وفي مادة: "عرد"[6]، لسيبويه من أنّه حكى: ((وترٌّ عُرُنْدٌ))، على الرغم من متابعة بعض المصادر له[7]، وإنّما وقف البحث على كون "عُرُنْدٍ" وصفًا على وزن: "فُعُنْلٍ"، وأنّه يعني: الشديد، يقول سيبويه: ((ويكون على فُعُنْلٍ – وهو قليلٌ – قالوا: عُرُنْدٌ للشديد، وهو صفة))[8]، ونصّ سيبويه على زيادة نونه

---

(١) التنبيه والإيضاح ٢ / ٣١٥.

(٢) شرح كتاب سيبويه ٥ / ٢١٧، وفيه: ((جرنفش وجرافس))، والإعجام في الأولى تصحيف.

(٣) تاج العروس ١٥ / ٤٩٨ (جرفس).

(٤) عن أبي عبيد فيما يظهر، فقد رواهما (الغريب المصنف ٢ / ٥٤٦) بالشين.

(٥) الصحاح ١ / ٣٠١ (ترج).

(٦) الصحاح ٢ / ٥٠٨ (عرد)، وسيأتي (بمشيئة الله) في الجزء الثاني من هذا البحث.

(٧) ينظر: لسان العرب ٢ / ٢١٨ (ترج)، و٣ / ٢٨٧ (عرد)، والمساعد ٤ / ٥٦، وتاج العروس ٥ / ٤٣٧ (ترج)، و٨ / ٣٧٢ (عرد).

(٨) الكتاب ٤ / ٢٧٠.

حيث يقول: ((ونون عُرُنْدٍ زائدةٌ؛ لأنّهم يقولون: عُرُدٌّ، ولأنّه ليس في بنات الأربعة على هذا المثال))[1].

وقد وقف البحث على "وتر عُرُنْد" عند أبي حاتم السجستانيّ[2] (ت ٢٥٥ هـ)، والسيرافيّ[3]، ويظهر أنّ الجوهريَّ مزج في نقله هذا بين نصِّ سيبويه وما في هذين المصدرين.

وفي تنظير الجوهريّ تُرُنْجًا بـ "عُرُنْدٍ" إثبات لوزن: "فُعُنْلٍ" اسمًا، وسيبويه إنّما اقتصر على إيراده وصفًا كما تقدّم، وقد أورده ابن السرَّاج[4]، وغيره[5]، وفيه أيضًا: جودة قراءة الجوهريِّ لسيبويه في تنظيره هذا.

١٩- عوج

قال الجوهريُّ: ((والعاجُ: عظم الفيل، الواحدة عَاجَةٌ. قال سيبويه: يقال لصاحب العاج عوَّاجٌ))[6].

= والنصُّ في سيبويه بحروفه، حيث يقول: ((هذا بابٌ من الإضافة تحذف فيه ياءَي الإضافة؛ وذلك إذا جعلتَه صاحب شيء يزاوِله أو ذا شيء.

أمّا ما يكون صاحب شيء يعالِجه فإنّه ممّا يكون "فَعَّالاً"؛ وذلك قولك لصاحب الثياب: ثَوَّابٌ، ولصاحب العاج: عَوَّاجٌ...))[7].

---

(١) الكتاب ٤ / ٣٢٢؛ وينظر: التكملة ص ٥٦٦، وحكى الإجماع عليه في مختار التذكرة ص ٤١٢.
وفي المسائل الشيرازيات (٢/٤٢١): ((وتقول في عُرُنْدٍ: إنه فُعُلٌّ، وليس بفُعُنْلٍ))!.

(٢) تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ص ١٦٣.

(٣) السيرافي النحوي ص ٦٤٨.

(٤) ينظر: الأصول ٣ / ٢٠٦، وفيه: ((ترنجة)).

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٦٢، ووقفات مع شيخ النحاة ص ١٣٤.

(٦) الصحاح ١/ ٣٣٢ (عوج).

(٧) الكتاب ٣ / ٣٨١.

٢٠ – مذحج

قال الجوهريُّ: ((مَذْحِجٌ، مثال مَسْجِدٍ: أبو قبيلة من اليمن، وهو مَذْحِجُ بن يُحابِرُ بن مالك بن زيد بن كهلان بن سَبَأ[١]. قال سيبويه: الميم من نفس الكلمة))[٢].

= لم يقف البحث على نصٍّ لسيبويه في الكلام عن ميم "مَذْحِجٍ"؛ بل لم يتعرّض سيبويه في كتابه للكلام عن "مَذْحِجٍ"، وهذا الموضع من المواضع التي انتقدت على الجوهريِّ قديمًا وحديثًا؛ وقد درسه محقِّق الصحاح الأستاذ: أحمد عطار (ت ١٤١١هـ) فأجاد، وذلك حيث يقول: ((وقد نسب الجوهريُّ لسيبويه القول بأصالة الميم، وسيبويه لم يقل ذلك، وإنما ذكر زيادة الميم في مَفْعِل نحو: مجلس ومسجد))[٣]. ثم عرض بعد ذلك لكون سيبويه لم ينصّ على أصالة الميم إلا في مَأْجَج ومجنٍّ ومعدٍّ موثِّقًا كلامه بالعزو إلى كتاب سيبويه، ثم نقل الإجماع على أنّ الميم تكون زائدة حال تصدُّرها ومعها ثلاثة أصول، وأنّه لو كانت الميم أصليّة لكانت على: فَعْلِل، وهو وزن غير موجود في الرباعيِّ وأنّه لم يستدرك أحدٌ هذا الوزن على سيبويه، ثم نقل تخطئة المجد (الفيروزآباديِّ)، ومحاولة دفاع الفاسيِّ بدعوى أصالة الميم، وأنّها خرق للإجماع، وختم حديثه بالنقل عن الزبيديِّ بأنّ الجوهريّ صحّف كلمة: "مَأْجَج"، التي نصّ سيبويه على أصالة ميمها[٤].

وممّا يستدرك على الأستاذ ما يلي:

أوّلاً: بقي ممّا نصّ سيبويه على أصالة ميمه في هذه المسألة: مَهْدَد[٥]، وهنالك ألفاظ أخر، ولكنها لا تدخل في ماهيّة المسألة محلِّ الدراسة، على ماسيأتي في الاستدراك التالي.

---

(١) الصحيح في نسبه أنّ مذحجًا هو: مالك بن أدد بن زيد بن يشجب بن عريب بن زيد بن كهلان بن سبأ، ويحابر أحد أبنائه، وهو مراد بن مذحج (ينظر: جمهرة أنساب العرب ص ٣٩٧ و٤٠٥)، وقد نبّه د. حسين نصار على خطأ الجوهريِّ هنا ومن تابعه (الحاشية ١ من تاج العروس ٦ / ٢٠٦ "مذحج").

(٢) الصحاح ١ / ٣٤٠ (مذحج).

(٣) مقدمة الصحاح ص ١٤٣.

(٤) ينظر: مقدمة الصحاح ص ١٤٣ و١٤٤، وينظر: تاج العروس ٥ / ٥٨٥ (ذحج)، و٦ / ٢٠٦ (مذحج).

(٥) ينظر: الكتاب ٤ / ٣٠٩ و٣١٤

ثانيًا: أنّ الإجماع لم ينعقد، فهذه المسألة يمكن تسميتها: حكم الميم وبعدها ثلاثة أحرف والثالث محتمل للزيادة[1]، وهو من جنس ما قبله غير مدغم[2] نحو: مَأْجَج، وقد نصّ أبو حيّان فيها على أصالة الميم، لأجل فكِّ الإدغام، وإجازة السيرافيّ زيادة الميم وكون فكِّ الإدغام جاء شاذًّا[3].

وحينئذ لا تصحُّ دعوى انعقاد الإجماع، بل المتعيِّن النصُّ على أنّه قول سيبويه والجمهور.

والأستاذ تابعٌ للزبيديّ[4]، فقد حكى الإجماع في مادة: "مَذْحِج"، ولكنّ الأستاذ لم ينتبه لكون الزبيديّ يقصد الإجماع على أصالة ميم "مَذْحِج"، وذلك أنّه قد سبق له عرض الخلاف بين سيبويه والسيرافي في "مَأْجَج" في مادة: "مأج".

ثالثًا: التنبيه على خطأ الجوهريّ في نسبة هذا الرأي لسيبويه موجود قبل تخطئة المجد، فقد نصّ عليه الصفديُّ[5]، بل نصّ ابن منظور على أنّ نسخةً من الصحاح بحاشيتها تخطئة هذه النسبة[6]، ونبّه الفيوميُّ[7] (ت ٧٧٠ هـ تقريبًا) على ضعف هذا الرأي.

رابعًا: أنّ ممن وافق المجد: داود زادة[8] (كان حيًّا سنة ١٠٢٧هـ) في الدر اللقيط، مع أنّ كتابه معقود للدفاع عن الجوهريّ[9].

---

(١) اقتبس من ارتشاف الضرب ١/ ١٩٦، ويقارن بالممتع ١/ ٢٤٩.

(٢) أضفت هذا القيد لإخراج "مجنّ".

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ١٩٦، وينظر: شرح كتاب سيبويه ٥/ ٢٠١، وفيه أي قول السيرافيُّ: ((فلقائل أن يقول: مأجج ومهدد جاء على الشذوذ .... وقول سيبويه أقوى))!.

(٤) ينظر: تاج العروس ٦/ ٢٠٦ (مذحج).

(٥) نفوذ السهم ص ١٣٩.

(٦) لسان العرب ٢/ ٢٧٨ (ذحج).

(٧) المصباح المنير ص ٧٨ (مذحج، وأوردها في كلامه في: ذحج)

(٨) الدر اللقيط ل ١٥/ أ.

(٩) ينظر: رسائل ونصوص في اللغة (التعريف بمخطوطة الدر اللقيط) ص ٤٠٥ وما بعدها.

وممن دافع عن الجوهريّ: التادليُّ (ت ١٢٠٠ هـ)؛ محتجًّا بأنّه ليس بعد نصِّ سيبويه مقال[١]!.

خامسًا: لا ريب أنّ الجوهريَّ هنا أخطأ في نسبته هذا القول لسيبويه، وأمّا سبب هذا الخطأ وتعليله، فيحتمل أمرين:

١/ التحريف أو التصحيف كما ذهب إليه الزبيديُّ، ووافقه فيما يظهر الأستاذ: أحمد عطار، حيث حرّف الجوهريُّ "مَأْجَج" الواردة في نصِّ سيبويه.

٢/ أن سبب ذلك هو: وقوع الجوهريِّ في القياس الخاطئ على كلام سيبويه في ميم "مَأْجَج"، والتي نصّ سيبويه على أصالتها، ولمّا لم يكن لسيبويه نصٌّ في "مَذْحِج" أجراها الجوهريُّ على قياس قوله؛ فنسب لسيبويه القول بأصالة الميم، وفات الجوهريَّ النظر إلى الاختلاف بين ثالث "مَأْجَج" المفتوح وثالث "مَذْحِج" المكسور؛ والذي لا يمكن معه قبول القول بأصالة الميم في ""مَذْحِج"؛ لعدم النظير بعكس "مَأْجَج" الذي نظيره موجود؛ وهو جَعْفَر.

سادسًا: لم يعرض الأستاذ لتنظير الجوهريّ بمَسْجِد؛ الذي يدلُّ على زيادة ميم "مَذْحِج"، وقد ناقشه الزبيديُّ[٢]، والبحث يستظهر أنّ الواو ساقطة قبل قول الجوهريّ: ((قال سيبويه))؛ لأنّه لا يمكن التوفيق بين تنظير "مَذْحِج" بمَسْجِد والقول بأصالة الميم؛ ممّا يدعو إلى أن يكون القول الذي نسبه الجوهريُّ خطأً لسيبويه عنده مخالفًا لما قرّره من أنّ ميم "مَذْحِج" مثل: ميم مَسْجِد.

٢١ – ولج (ولوج)

قال الجوهريُّ: ((وَلَجَ يَلِجُ وُلُوجًا ولِجَةً، أي دخل. قال سيبويه: إنّما جاء مصدرُهُ وُلُوجًا وهو من مصادر غير المتعدِّي، على معنى وَلَجْتُ فيه))[٣].

---

(١) الوشاح وتثقيف الرماح ١/١٦٣.

(٢) ينظر: تاج العروس ٦/٢٠٦ (مذحج).

(٣) الصحاح ١/٣٤٧ (ولج).

= هذا النصُّ بحروفه تقريبًا في سيبويه، حيث يقول: ((وأمّا دخلته دخولاً وولجته ولوجًا فإنما هي ولجت فيه ودخلت فيه، ولكنّه ألقى "في" استخفافًا كما قالوا: نُبِّئْتُ زيدًا، وإنّما يريد: نُبِّئْتُ عن زيدٍ))[1]. وسبق لسيبويه تقرير أنّ "فُعُولاً" مصدر الفعل غير المتعدِّي، وذلك حيث يقول: ((وأمّا كلُّ عملٍ لم يتعدّ إلى منصوب فإنّه يكون فعله على ما ذكرنا في الذي يتعدّى، ويكون الاسم "فَاعِلاً" والمصدر يكون "فُعُولاً"، وذلك نحو: قَعَدَ قُعُودًا وهو قاعِد...))[2]، وهو هنا يعلِّل مجيء مصدر الفعل "ولج" الذي ظاهره التعدي في "ولجته" على "فُعُول"[3].

وكون "وَلَجَ" متعدِّيًا بواسطة حرف الجرِّ مذهب نسبه ابن سيده لسيبويه، ونسب للمبرِّد تعدِّيه دون واسطة حيث يقول: ((فأمّا سيبويه فذهب إلى إسقاط الوسيط، وأمّا محمد بن يزيد فذهب إلى أنّه متعدٍّ بغير وسيط))[4].

٢٢ – ولج (تولج)

قال الجوهريُّ: ((والتَّوْلَجُ: كِناسُ الوَحْشِ الذي يَلِجُ فيه، مثل الدَّوْلج. قال سيبويه: التاء مُبْدَلَةٌ من الواو، وهو فَوْعَلٌ لأنّك لا تكاد تجد في الكلام تَفْعَلٌ[5] اسمًا، وفَوْعَلٌ كثير))[6].

= سبق للجوهريِّ النصُّ في "دلج" على أنّ ((الدَّوْلَج: كِناسُ الوَحْشِ، مثل التَّوْلَج))[7].

وأمّا ما ذكره الجوهريُّ هنا فقد وقف البحث عليه في كتاب سيبويه منقولاً عن الخليل مع تسليم سيبويه له، وذلك أنّ سيبويه ينقل عن شيخه الخليل أنّ "تَوْلَجًا" أصلها: وَوْلَجٌ، فأبدلت العرب الواو تاء، وأنّ وزن "تَوْلَج": فَوْعَلٌ، وليس تَفْعَلاً؛ لكثرة الأوّل دون الثاني، ومن

---

(١) الكتاب ٤ / ١٠.

(٢) الكتاب ٤ / ٩.

(٣) ينظر: الكتاب ٤ / ٩، وينظر: السيرا في النحوي ص ٧٠ و٧١، والتكملة ص ٥٢٢.

(٤) المحكم ٧ / ٣٨٣ (ولج)، وينظر: تاج العروس ٦ / ٢٦١ (ولج).

(٥) كذا، والإعراب يقتضي نصبه بتجد، ولكنّه فيما يظهر على الحكاية.

(٦) الصحاح ١ / ٣٤٨ (ولج).

(٧) الصحاح ١ / ٣١٥ (دلج).

ثم بَيَّن سيبويه أنّ من العرب من يقول في تولج: دولج، وذلك حيث يقول: ((وربّما أبدلوا التاء إذا التقت الواوان، كما أبدلوا التاء فيما مضى، وليس ذلك بمطّرد ولم يكثر في هذا كما كثر في المضموم؛ لأنّ الواو مفتوحة فَشُبِّهَتْ بواو وَحَدٍ، فكما قلّت في هذه الواو وكانت قد تبدل منها كذلك قلّت في هذه الواو، وذلك قولهم: تَوْلَجٌ، زعم الخليل أنّها فَوْعَلٌ، فأبدلوا التاء مكان الواو وجعل فَوْعَلاً أولى بها من تَفْعَلٍ؛ لأنّك لا تكاد تجد في الكلام تَفْعَلاً اسمًا وفوعلٌ كثير.

ومنهم من يقول: دولجٌ يريد تولجٌ[1]، وهو المكان الذي تلج فيه))[2].

إلا أنّ في اكتفاء الجوهريِ بقوله: إن "دَوْلَجًا" مثل: "تَوْلَجٍ"، إعراض عمّا في كتاب سيبويه من أنّ الدال في "دَوْلَجٍ" بدل التاء، ففيه: ((كما قالوا: الدولج في التولج، فأبدلوا الدال مكان التاء))[3]، وكون دال "دولج" مبدلة من تاء "تولج" التي هي بدورها بدل من الواو؛ هو تحرير كلام سيبويه في دولج وتولج، وهو ما نصّ عليه السيرافيُّ[4]، والفارسيُّ[5]، وغيرهما[6].

بقي أن يقال: إنّ ((بعضهم))[7] ذهب إلى أنّ تاء " تولج" مزيدة، ونُسب هذا للبغداديِّين[8]، وللكوفيِّين[9]، ووزنها عندهم: تَفْعَل، وأمّا عند البصريين فوزنها: فَوْعَل.

---

(1) كذا، والإعراب يقتضي نصبه بيريد، ولكنّه فيما يظهر على الحكاية.

(2) الكتاب ٤ / ٣٣٣.

(3) الكتاب ٤ / ٢٣٦.

(4) ينظر: شرح كتاب سيبويه ٥ / ٢٢٢.

(5) التعليقة ٥ / ٩.

(6) ينظر: سر صناعة الإعراب ١ / ١٠٤ و١٠٥، وأمالي ابن الشجريّ ٢ / ٢٦٦، والممتع ١ / ٣٨٣، وشرح الشافية ٣ / ٢٢٨ و٢٢٩.

(7) شرح كتاب سيبويه ٥ / ٢٢٢.

(8) سر صناعة الإعراب ١ / ١٤٦، وشرح المفصل ٩ / ١٥٨، والممتع ١ / ٣٨٣.

(9) شرح الشافية ٣ / ٨١، وارتشاف الضرب ١ / ٢١٥ و٣٢٠، ونصَّ ابن الأنباريّ (ت ٣٢٨هـ) على أنّه فَوْعَل على رأي البصريّين (الزاهر ١ / ١٦٨)، ولم يعرض لرأي الكوفيّين، ولعلّ القول المنسوب لهم في المصادر

٢٣ - ذرح

قال الجوهريُّ ((ا لذُّرّاح[١]، بالضم: دُوَيْبَّةٌ حمراء مُنَقَّطَةٌ بِسوادٍ تطير، وهي من السُّمُوم، والجمع الذَّرَارِيح. وقال سيبويه: واحد الذَّرَارِيح ذُرَحْرَحٌ. وليس عنده في الكلام فُعُّولٌ بواحدة. وكان يقول سَبُّوح وقَدُّوس بفتح أوائلهما))[٢].

= ما قاله الجوهريُّ في مفرد الذراريح نقله عن خاله: الفارابيِّ[٣] (ت ٣٥٠أو٣٧٠هـ) الذي نقل ذلك دون تصريح عن ابن قتيبة[٤]، وهو اجتزاء غير جيّد لكلام سيبويه، فقد نصّ سيبويه على أنّ الواحد ذُرَحْرَحٌ، وأنّه يكون على ذُرَّاح وذُرُّوح وذُرْنُوح، واقتصر ابن قتيبة والفارابيُّ والجوهريُّ على الأولى؛ وهو غريب، والجمع: ذَرَارِحُ – ولم يذكره الجوهريُّ، ولا ابن قتيبة ولا الفارابيُّ – وذَرارِيحُ بياء التعويض، حيث يقول: ((وتقول في تحقير ذُرَحْرَحٍ: ذُرَيْرِحٌ، وإنّما ضاعفتَ الراء والحاء كما ضاعفتَ الدال في مَهْدَد، والدليل على ذلك: ذُرَّاحٌ وذُرُّوحٌ، فضاعف بعضهم الراء، وضاعف بعضهم الراء والحاء، وحقرته كتكسيركه للجمع ألا ترى أنّ من لغته ذُرَحْرَحٌ يقول: ذَرَارِحُ... وإن شئت قلت: ذُرَيْرِيحٌ عِوَضًا كما قالوا: ذَراريحُ، وكرهوا ذَراحِحُ وذُرَيْحِحٌ للتضعيف والتقاء الحرفين من موضع واحد، وجاء العِوَض فلم يغيّروا ما كان من ذلك قبل أن يجيء، ولم يقولوا في العِوَض: ذَراحِيحُ فيكون في العِوَض على ضربٍ وفي غيره على ضربٍ؛ ومع ذا أنّ فَعَاعِيلَ وفَعَاعِلَ أكثر وأعرف من فَعَالِلَ وفَعَاليلَ))[٥]، وقال: ((والذُّرْنُوح من ذُرَّاح، وهو فُعْنُولٌ))[٦].

وأمّا مسألة فُعُّول وضبط سيبويه لسبُّوح وقدُّوس؛ فستبحث في المادة الآتية.

قيلس على قول الفرّاء في التوراة: إنها تَفْعِلَة (الزاهر – السابق)، وينظر: معاني القرآن وإعرابه ١/٣٧٤، ومجالس العلماء ص ٩٥.

(١) ينظر التنبيه الوارد نهاية المسألة.

(٢) الصحاح ١/ ٣٦٢ و٣٦٣ (ذرح).

(٣) ديوان الأدب ١/ ٣٣٨.

(٤) ينظر: أدب الكاتب ص ٥٨٩ و٥٩٠.

(٥) الكتاب ٣ / ٤٣٢؛ وينظر: شرح كتاب سيبويه ٤ / ١٧٩ و١٨٠، وفهارس كتاب سيبويه ص ٦٥٦.

(٦) الكتاب ٤ / ٣٢٢.

وهنا تنبيهٌ: وهو أنّه قد وقع في نصِّ الصحاح المحقّق – وكذا في طبعة بولاق[1] –في صدر مادة: "ذرح" المنقول في بداية المسألة سقط بمقدار كلمة واحدة،وقد استدركتُ السقط نقلاً عن مخطوطتين للصحاح.

والنصُّ بعد استدراك السقط: ((الذُّرَّاحُ [والذُّرُّوحُ][2]، بالضم: دُوَيْبَّةٌ...)).

٢٤ – سبح

قال الجوهريُّ: ((وسُبُّوحٌ من صفات الله، قال ثعلب: كلُّ اسم على "فَعُّولٍ" فهو مفتوح الأوّل، إلاّ السُّبُّوحُ والقُدُّوسُ، فإنّ الضَّمَّ فيهما أكثر. وكذلك الذُّرُّوحُ[3].

وقال سيبويه: ليس في الكلام فُعُّولٌ بواحِدةٍ))[4].

= ما ذكره الجوهريُّ في هذا النصِّ، وفي مادة: "ذرح" المتقدِّمة، ومادتي: " قدس" و"ستق"، نقلٌ عن خاله: الفارابيّ[5]، وهو بدوره – وإن لم يصرِّح –ناقل عن ابن قتيبة[6]؛ ولعلّه أوّل من نسب هذا القول لسيبويه، وقد وهم فيه،ومن الغريب أنّ ابن السِّيْدِ(ت٥٢١هـ)لم ينتقده في القسم الثاني من الاقتضاب، ونسبه السيوطيُّ[7] لسيبويه متابعة لابن قتيبة والجوهريِّ.

وهذا القول المنسوب لسيبويه ليس قول سيبويه إلا في جزء يسير جداً،وقد ضاع هذا الجزء اليسير في خضمِّ هذا القول المفعم بالوهم؛ وتفصيل ذلك على النحو التالي:

---

(1) الصحاح (طبعة بولاق) ١/١٧٣ (ذرح).

(2) استدراك من الصحاح (نسخة جامعة الملك سعود) ل ٥٠ / أ، وص ٩٧ من نسخة موقع ويكي مصدر.
ويدل على سقوطها إيراد الجوهريّ لكلمة "ذُرُّوح" في المواد: سبح (١/ ٣٧٢؛ وسيأتي في البحث)، و قسس (٣/ ٩٦١؛ وأحال فيها على ذُرُّوح، قائلا: ((وقد ذكرناه في ذُرُّوح !))، وستق (٤/ ١٤٩٤).

(3) الفصيح ص ٢٩٢؛ وبعده: ((لواحد الذراريح بالضم، وقد يفتح)). وينظر: ما تلحن فيه العامة ص ١١٢.

(4) الصحاح ١/ ٣٧٢ (سبح)؛ وفي تاج العروس (٦/ ٣٧٤ "ذرح") تفسير "بواحدة" بمعنى: فقط والبتة.

(5) ديوان الأدب ١/ ٣٣٨؛ والجوهريُّ يروي "ديوان الأدب" عن خاله. ينظر: معجم الأدباء ٢/ ٦١٨ و٦١٩، وديوان الأدب ١/ ٣٨.

(6) أدب الكاتب ص ٥٨٩ و٥٩٠؛ وينظر تعليق محققه.

(7) المزهر ٢/ ٥١؛ وينظر: ٢/ ١٠٠.

١/ نصّ سيبويه على أنّ سبُّوحًا وقدُّوسًا صفتان على وزن: فَعُّول، ونصّ أيضًا على أنّهما يأتيان على زنة: فُعُّول، حيث يقول: ((ويكون على فَعُّولٍ فيهما، فالاسم: سَفُّودٌ وكَلُّوبٌ، والصفة: سَبُّوحٌ وقَدُّوسٌ، ويكون على فُعُّول قالوا: سُبُّوحٌ وقُدُّوسٌ، وهما صفة))[١]، وقد نقل الجرميُّ (ت ٢٢٥ هـ) عن سيبويه الضبطين[٢]، وكذا وردا بالضبطين عند ابن السرَّاج[٣]، ونصّ ابن جنّي على أنّه قول سيبويه فيهما[٤].

وبناء عليه يُعَدُّ واهمًا كلُّ من نسب لسيبويه أنّه لم يرو في قدُّوس وسبُّوح إلا فتح فائهما.

٢/ ما نسبه الجوهريُّ وغيره لسيبويه من أنّه ليس عنده "فُعُّول" في الكلام، وهم آخر، والنصُّ السابق من كتاب سيبويه يكشفه.

وممّا ينبّه عليه – وقد نصّ عليه ابن خروف[٥] – أنّ سيبويه لم يذكر في كلامه في الأبنية "فُعُّولاً" اسمًا، مع أنّه ذكر في التحقير (التصغير): ذُرُّوح، وقد سبق إيراد نصِّه في "ذرح".

وقد نبّه الزبيديُّ نقلاً عن شيخه الفاسيِّ إلى وهم الجوهريّ فيما نسبه إلى سيبويه حيث يقول: ((قال شيخنا: وقوله: وكان يقول: سَبُّوحٌ وقَدُّوس، بفتح أوائلهما صريحٌ في أنّ سيبويه لم يَحْكِ الضمَّ فيهما. وليس كذلك، فإنّ سيبويه حكَى الضمَّ فيهما مع الفتح أيضًا، كما في الكتاب وشروحه، والعَجب من المصنِّف كيف غَفَلَ عن التّنبيه عن هذا))[٦].

---

(١) الكتاب ٤/ ٢٧٥، وفيه: ((سَبُوحٌ))، وعدم تشديد الباء تطبيع.

(٢) نقله السخاوي في: سفر السعادة ١/ ٤١٤ و٤١٥.

(٣) الأصول ٣/ ٢١٠.

(٤) المحتسب ٢/ ٣١٧ و٣١٨.

(٥) ينظر: حاشية نسخته من الكتاب ل ٧٩/ أ.

(٦) تاج العروس ٦/ ٣٧٤ و٣٧٥ (ذرح)، وينظر: القاموس المحيط ١/ ٣٣٨ (سبح)، و٧٧٣ (قس).

وممّن تابع الجوهريَّ في وهمه: ابن منظور[1]، والصغانيُّ[2] (ت ٦٥٠ هـ)، وتابعه السخاويُّ في نسبة إنكار الضمّ لسيبويه في كلامه على سبُّوح[3]، ثم عاد وصرّح بأنّه لا يصحُّ عن سيبويه في قدُّوس[4]!.

وهذا القول الذي نسبه الجوهريُّ لسيبويه في "سبُّوح" و"قدُّوس"، قد نُقل عنه أيضًا في غير المصادر اللُّغويَّة[5]، والصواب ما تقدّم.

وأما عن تعليل وقوع الوهم في نسبة هذا القول لسيبويه فقد يكون سببه وقوع سقط في النسخة التي رجع لها ابن قتيبة من كتاب سيبويه، ويكون ذُرُّوحًا بفتح أوّله، وهو احتمال ممكن إلا أن ذُرُّوحًا لم يضبط في كتاب سيبويه إلا بضمِّ أوّله.

وقد يقال: إن هذا وهم من ابن قتيبة، وليس ذلك بغريب فقد وقع في عدّة أوهام فيما نسبه لسيبويه على ما نصّ عليه ابن السِّيْدِ[6]، وتابعه من تابعه على هذا الوهم.

ويغلب على الظنِّ أن منشأ الوهم هو وجود سقط في نسخة ابن قتيبة من كتاب سيبويه، والخطأ في ضبط الوزن الوارد في قول سيبويه عقب كلامه عن سبُّوح وقدُّوس – بفتح أولهما وضمِّه –: ((وليس في الكلام فُعّوْل، ولا شيء من [هذا][7] النحو لم نذكره))[8]. والله أعلم.

(١) ينظر: لسان العرب ٢ / ٤٧٣ (سبح)؛ وينظر: ٦ / ١٦٨ (قدس).

(٢) ينظر: العباب (نسخة حاسوبية) ص ١٦٤ (قدس).

(٣) سفر السعادة ١ / ٢٩٤؛ وينظر تعليق محققه.

(٤) سفر السعادة ١ / ٤١٥؛ وينظر تعليق محققه.

(٥) ينظر مثلا في التصريح بالنقل عن الجوهريّ: شرح النوويّ لصحيح مسلم ٤ / ٢٠٤؛ وفي النقل دون تصريح: الجامع لأحكام القرآن ٢٠ / ٣٩٠.

(٦) ينظر مثلا: الاقتضاب ٢ / ٣٢٤، و٣٣٠، و٣٣٧.

(٧) تتمة من الكتاب طبع باريس ٢ / ٣٥٨، وبولاق ٢ / ٣٢٩.

(٨) الكتاب ٤ / ٢٧٥. ويقارن بضبط الوزن في أدب الكاتب (ص ٥٨٩).

وختامًا: نصّ ابن خالويه (ت ٣٧٠ هـ) على أنّه لم يرد على فُعُّول إلا ثلاثة ألفاظ: سُبُّوح وقُدُّوس – ويفتحان – وذُرُّوح – وأورد بعض لغاته، ومنها: ذَرُّوح[١] –، وبقي مما جاء على فُعُّول: فُرُّوج، وسُتُّوق، وشُبُّوط، وسُفُّود وكُلُّوب؛ وحُكي فيها جميعًا الفتح[٢].

٢٥– سرح

قال الجوهريُّ: ((والسِّرْحان: الذئب. وهُذَيل تُسَمِّي الأسد سِرْحانًا... قال سيبويه: النون زائدة، وهو فِعْلانٌ والجمع سَرَاحِينُ))[٣].

= ما ذكره الجوهريُّ هو مجموع كلام سيبويه، وذلك أنّ لسيبويه نصوصًا في زيادة نون "سِرْحَانٍ"، وأنّ وزنه: "فِعْلان"، أهمُّها قوله: ((هذا باب ما لا ينصرف في المعرفة ممّا ليست نونه بمنزلة الألف التي في نحو: بشرى، وما أشبهها.

وذلك كلُّ نون لا يكون في مؤنثها فَعْلَى وهي زائدةٌ، وذلك نحو: عُرْيانٍ وسِرْحانٍ وإنسانٍ، يدلك على زيادته سراحٍ، فإنمّا أرادوا حيث قالوا: سِرحانٌ أن يبلغوا به باب سِرْدَاحٍ))[٤]، وأصرحها قوله: ((ويكون على فِعْلانٍ اسمًا نحو: ضِبْعانٍ وسِرْحانٍ وإنسانٍ))[٥]، ونصّ سيبويه على أنّ جمعه: "سراحٍ"، وقد تقدّم في النصّ السابق، ولم يذكره الجوهريُّ، و"سَرَاحينُ" وهو ما نصّ عليه الجوهريُّ، وقد ورد في عدّة نصوص، منها قوله: ((وذلك قولك: سُرَيحينٌ في سرحانٍ، لأنّك تقول: سَرَاحِينُ))[٦].

وكعادة الجوهريّ فإنّه يجمع كلام سيبويه في الكلمة، ويلخِّصه بعبارة موجزة.

---

(١) ينظر: ليس في كلام العرب ص ٢٥٠.

(٢) ينظر: تاج العروس ٦ / ٤٤٨ (سبح)، وفي ٦ / ٣٧٤ (ذرح) نصٌّ على أنّها ثلاثة!.

(٣) الصحاح ١ / ٣٧٤ و٣٧٥ (سرح).

(٤) الكتاب ٣ / ٢١٦، وينظر: ٤ / ٣٢٦.

(٥) الكتاب ٤ / ٢٥٩.

(٦) الكتاب ٣ / ٤٢١، وينظر: ٣ / ٤٢٤، و٤٩٦، و٤ / ٢٥٢.

٢٦ – صبح

قال الجوهريُّ: ((ولَقِيته صباحًا وذا صَبَاحٍ، وهو ظَرْفٌ غَيْرُ متمكِّن. وأمّا قول الشاعر أنَس بن نُهَيكٍ:

عَزَمْتُ على إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ   لِأَمْرٍ مَا يُسَوَّدُ مَن يَسُودُ

فلم يستعملْه ظرفًا. قال سيبويه: هي لُغَةٌ لِخَثْعَمٍ))[1].

هذا النصُّ بحروفه تقريبًا في سيبويه، حيث يقول بعد أن قرّر ظرفيّة بعض الكلم: ((وذو صَبَاحٍ بمنزلة ذاتَ مرّةٍ، تقول: سِير عليه ذا صَبَاحٍ، أخبرنا بذلك يونس عن العرب، إلا أنّه قد جاء فى لغةٍ لخَثْعَم مفارقًا لذاتِ مرّةٍ وذاتِ ليلةٍ، وأمّا الجيّدةُ العربيّة فأن تكون بمنزلتها، وقال رجل من خَثعَمٍ:

عَزَمْتُ على إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ   لِشَيْءٍ ما يُسَوَّدُ مَن يَسُودُ

فهو على هذه اللغة يجوز فيه الرفع))[2].

وفي نصِّ الجوهريّ تسمية قائل البيت، واختلاف يسير في روايته ففيه: لِشَيْءٍ بدل لأَمْرٍ.

الخاتمة: درس هذا البحث سبعًا وعشرين مسألة ضمن ست وعشرين مادة؛ هي جميع المواضع التي أورد الجوهريُّ لسيبويه فيها نصًّا أو قولاً أو رأيًا في الجزء الأوّل من الصحاح، موثّقًا كلَّ ما عرضه من كتاب سيبويه، مدقّقًا في كلِّ ما نسبه الجوهريُّ لسيبويه، مبيّنًا ما كان من ذلك صوابًا؛ وما كان وهمًا، موضّحًا متابعي الجوهريّ فيه، ومحاولاً الكشف عن مصدر الجوهريّ في ذلك الوهم؛ مبيّنًا في الوقت نفسه ما انفرد به الجوهريُّ من ذلك، وسبب الوقوع فيه؛ مجتهدًا في كلِّ ذلك قدر الوسع والطاقة.

---

(١) الصحاح ١/ ٣٨٠ (صبح).

(٢) الكتاب ١/ ٢٢٦ و٢٢٧.

أهم النتائج:

خلص البحث إلى جملة من النتائج، وقد كان من أهمِّها:

١ – اهتمّ الجوهريُّ بالإفادة من نصوص سيبويه في معجمه، وتطريزه بأقوال سيبويه وآرائه.

٢ – يستظهر البحث تفريقًا بين قول الجوهريّ: ((قال سيبويه))، والتي تعني: التسليم والمتابعة، وقوله في غير عرض الأقوال: ((وقال سيبويه))، والتي تعني: عدم التسليم وعدم المتابعة.

٣ – أصاب الجوهريّ في جلِّ ما نسبه لسيبويه، ولم يقع له الخطأ والوهم فيما عرضه البحث إلا في خمس مواد، وهي: "نقب"، "ثلث"، "مذحج"، "ذرح"، "سبح".

٤ – وقع الجوهريُّ في اجتزاء كلام سيبويه في "نيب" و"ذرح"، ووقع له في "عرد" إيراد حكاية قولٍ غير واردٍ في كتاب سيبويه، ولم يحسن تحرير قول سيبويه في دولج وتولج في: "ولج".

٥ – أجاد الجوهريُّ في تلخيص نصوص سيبويه في أكثر موادِّ البحث.

٦ – كان الجوهريُّ يستقي ما ينسبه لسيبويه كثيرًا بالنقل عن الكتاب مباشرة، وأصاب في أكثر ذلك، إلا أنّه قد تابع بعض المتقدِّمين في بعض ما نسبه وهمًا لسيبويه ولم يقف على النصِّ في كتاب سيبويه، وهذا من تغليب جانب الرِّواية والنَّقل عن الثِّقات، ولكنّه ليس صحيحًا هنا لوجود الكتاب الذي ينقل عنه هؤلاء العلماء.

٧ – ممّا انفرد الجوهريُّ به ما نسبه لسيبويه في "نقب"، ومثلها: "وَلِيَ"، وعلى الرغم من تسليم المصادر به، فلم يوافقه البحث.

٨ – تابع الجوهريَّ عددٌ من اللاحقين عليه من معجميّين وغيرهم ثقةً بنقل الجوهريِّ، وهو غير صواب، لوجود الأصل المنقول عنه، ومنه يُعْلَمُ عدم وقوف بعض العلماء على كتاب سيبويه.

٩ – تعقّب بعض العلماء الجوهريَّ في بعض ما نسبه لسيبويه، وتركوا كثيرًا من المواضع دون تعقُّب؛ وقد قام البحث بالتوثيق والتدقيق والتعقيب راجيًا التوفيق.

والحمد لله أوّلاً وآخرًا، وصلّى الله وسلّم على نبيّنا محمّدٍ، وآله وصحبه، ومن تبع بإحسان.

* * *

ثبت المصادر والمراجع

- أدب الكاتب: لابن قتيبة, تحقيق: محمد الدالي, ط ٢, مؤسسة الرسالة –بيروت، ١٤١٧هـ–١٩٩٦م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب: لأبي حيان، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، ط١، مكتبة الخانجي – القاهرة، ١٤١٨هـ–١٩٩٨م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب: نسخة الخزانة العامة بالرباط.
- أسماء المصادر: صلاح الدين الزعبلاوي، مجلة التراث العربي–دمشق، العدد ٢٠، ذو القعدة ١٤٠٥هـ – تموز (يوليو) ١٩٨٥م.
- إصلاح المنطق: لابن السكيت, تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون, ط٤، دار المعارف –القاهرة، ١٩٨٧م.
- الأصول في النحو: لابن السراج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط٣، مؤسسة الرسالة –بيروت، ١٤٠٨هـ–١٩٨٨م.
- الإغفال: للفارسي، تحقيق: د. عبد الله بن عمر إبراهيم، المجمع الثقافي –أبوظبي، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: لابن السيد, تحقيق: مصطفى السقا ود. حامد عبد المجيد, دار الكتب المصرية –القاهرة, ١٩٩٦.
- أمالي ابن الشجري، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي, ط١, مطبعة المدني, ١٤١٣هـ–١٩٩٨م.
- الانتصار لسيبويه على المبرد: لابن ولاد, تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، ط١، مؤسسة الرسالة –بيروت، ١٤١٦هـ –١٩٩٦م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: لابن هشام الأنصاري: تحقيق: بركات يوسف هبود، دار الفكر– بيروت، ١٤١٤هـ –١٩٩٤م.
- البارع في اللغة: للقالي, تحقيق: هاشم الطعان, ط١, مكتبة النهضة–بغداد, دار الحضارة العربية – بيروت، ١٩٧٥م.

- تاج العروس من جواهر القاموس: للزبيدي، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج وآخرين، مطبعة حكومة الكويت، ١٣٨٥هـ–١٩٦٥م.
- التبصرة والتذكرة: للصيمري، تحقيق: د. فتحي أحمد علي الدين، ط١، جامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ–١٩٨٢م.
- تذكرة النحاة: لأبي حيان، تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن، ط١، مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٤٠٦هـ –١٩٨٢م.
- التذييل والتكميل: لأبي حيان، مصورة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- التعليقة على كتاب سيبويه: للفارسي، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، ط١، مطبعة الأمانة – القاهرة، ١٤١٠هـ–١٩٩٠م.
- تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية: لأبي حاتم السجستاني، تحقيق: د. محمد أحمد الدالي، ط١، دار البشائر، ١٤٢٢هـ –٢٠٠١م.
- التكملة: للفارسي، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، ط ٢، عالم الكتب – بيروت، ١٤١٩هـ–١٩٩٩م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: لناظر الجيش، تحقيق: أ.د. علي محمد فاخر وآخرين، ط١، دار السلام – القاهرة، ١٤٢٨هـ –٢٠٠٧م.
- التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح: لابن بري، تحقيق: مصطفى حجازي وآخرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط١، ١٩٨٠م.
- تهذيب اللغة: للأزهري، تحقيق: عبد السلام محمد هارون وآخرين، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، ١٣٨٤هـ–١٩٦٤م.
- الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان: للقرطبي، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي وآخرين، ط١، مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٤٢٧هـ –٢٠٠٦م.
- جمهرة أنساب العرب: لابن حزم، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط ٥، دار المعارف – القاهرة، ١٩٨٢م.
- جمهرة اللغة: لابن دريد، تحقيق: د. رمزي منير بعلبكي، ط١، دار العلم للملايين – بيروت، ١٩٨٧م.

- حاشية الخضري على شرح الشيخ ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تعليق: تركي فرحان المصطفى، ط١، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.
- حاشية محمد بن علي الصبان على شرح علي بن محمد الأشموني لألفية ابن مالك، دار الفكر.
- الحجة للقراء السبعة: للفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي و بشير حويجاتي، ط١، دار المأمون للتراث – دمشق، ١٤٠٧هـ.
- الخصائص: لابن جني, تحقيق: محمد علي النجار، ط٣، عالم الكتب – بيروت ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.
- الدر اللقيط في أغلاط القاموس المحيط: لداود زادة، نسخة ليبزج (المكتبة الرفاعية)؛ متاح على الرابط المختصر: http://goo.gl/gxFA٧
- درة الغواص في أوهام الخواص: للحريري، مطبعة الجوائب – القسطنطينية، ١٢٩٩هـ.
- دقائق التصريف: للمؤدِّب، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط١، دار البشائر – دمشق، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.
- ديوان الأدب: للفارابي، تحقيق: د. أحمد مختار عمر، ط مجمع اللغة العربية.
- رسائل ونصوص في اللغة والأدب والتاريخ: د. إبراهيم السامرائي، ط١، مكتبة المنار – الزرقاء، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م.
- الزاهر في معاني كلمات الناس: لابن الأنباري، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط٢، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٧م.
- سر صناعة الإعراب: لابن جني، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط٢، دار القلم – دمشق، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.
- سفر السعادة وسفير الإفادة: للسخاوي، تحقيق: د. محمد أحمد الدالي، ط٢، دار صادر – بيروت، ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.
- السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه: دراسة وتحقيق: د. عبد المنعم فائز، ط١، دار الفكر – دمشق، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م. [جزء من شرح السيرافي؛ ويبدأ من الجزء ٤ من ط أ. هارون، وينتهي في منتصفه].

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك, تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد, ط1, دار الكتاب العربي –لبنان, ١٣٧٥هـ –١٩٥٥م.
- شرح التسهيل: لابن مالك، تحقيق: د.عبد الرحمن السيد ود.محمد بدوي المختون، ط1، هجر للطباعة، ١٤١٠هـ –١٩٩٠م.
- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب, القسم الأول, تحقيق: د. حسن الحفظي, ط1، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٤هـ –١٩٩٣م.
- شرح شافية ابن الحاجب: للرضي, تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين, دار الكتب العلمية –بيروت, ١٤٠٢هـ –١٩٨٢م.
- شرح عيون كتاب سيبويه: للمجريطي القرطبي، تحقيق: د.عبد ربه عبد اللطيف عبد ربه، ط1، مطبعة حسان –القاهرة، ١٤٠٤هـ –١٩٨٤م.
- شرح كتاب سيبويه: للسيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، ط1، دار الكتب العلمية –بيروت، ١٤٢٩هـ –٢٠٠٨م.
- شرح المفصل: لابن يعيش، عالم الكتب –بيروت، مكتبة المتنبي –القاهرة.
- شرح النووي لصحيح مسلم, ط1, دار الريان للتراث –القاهرة, ١٤٠٧هـ –١٩٨٧م.
- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية): للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط4، دار العلم للملايين –بيروت، ١٩٩٠م.
- الصحاح طبع بولاق, ومعه كتاب: الوشاح وتثقيف الرماح في رد توهيم المجد الصحاح: للتادلي.
- الصحاح: مخطوطة جامعة الملك سعود برقم ٢٨١.
- الصحاح: نسخة موقع ويكي مصدر؛ متاح على الرابط المختصر: http://goo.gl/VeDfu
- العباب الزاخر واللباب الفاخر: للصغاني, ج1، تحقيق: د. فير محمد حسن, ط1, مطبعة المجمع العلمي العراقي, ١٣٩٨هـ –١٩٧٨م.
- العباب (نسخة حاسوبية): متاح على موقع الوراق.

- عنقود الزواهر في الصرف: للقوشجي, تحقيق: أ.د.أحمد عفيفي, ط١, دار الكتب المصرية – القاهرة, ١٤٢١هـ – ٢٠٠١م.
- كتاب العين: للخليل, تحقيق: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي [مصورة].
- الغريب المصنف: لأبي عبيد, تحقيق: د. محمد المختار العبيدي, ط٢, دار مصر للطباعة – القاهرة, ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م.
- فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال المشهور بالشرح الكبير: لبحرق, تحقيق: د. مصطفى النحاس, ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.
- الفصيح: لثعلب, تحقيق: د. عاطف مدكور, دار المعارف – القاهرة.
- فهارس كتاب سيبويه ودراسة له: محمد عبد الخالق عضيمة، ط١، مطبعة السعادة، ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م.
- القاموس المحيط: للفيروزآبادي، إعداد وتقديم: محمد عبد الرحمن المرعشلي، ط١، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي – بيروت، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م.
- الكامل: للمبرد, تحقيق: د. محمد أحمد الدالي, ط٣, مؤسسة الرسالة, ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.
- الكتاب: لسيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي – القاهرة، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.
- الكتاب (نسخة ابن خروف)، المكتبة الوطنية بباريس، برقم: ٦٤٩٩ ARABE.
- الكتاب: تحقيق: هرتيوغ درنبرغ, المطبع العامي – باريس، ١٨٨١م.
- الكتاب: طبع بولاق، ١٣١٦هـ.
- لحن العوام: للزبيدي، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، ط٢، مكتبة الخانجي – القاهرة، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م.
- لسان العرب: لابن منظور: دار صادر – بيروت.
- ليس في كلام العرب: لابن خالويه, تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار, ط٢, مكة المكرمة, ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

- ماتلحن فيه العامة: للكسائي, تحقيق: د. رمضان عبد التواب, ط١, مكتبة الخانجي – القاهرة, دار الرفاعي – الرياض, ١٤٠٣هـ – ١٩٨٢م.
- ما فهم على غير وجهه من كتاب سيبويه: د. صبحي عبد الحميد عبد الكريم, ط١, دار الطباعة المحمدية – القاهرة, ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
- ماينصرف ومالا ينصرف: للزجاج, تحقيق: د. هدى قراعة, ط٢, مكتبة الخانجي – القاهرة, ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.
- مجاز القرآن: لأبي عبيدة, تحقيق: د. محمد فؤاد سزكين, مكتبة الخانجي – القاهرة.
- مجالس ثعلب: لثعلب, تحقيق: عبد السلام محمد هارون, النشرة الثانية, دار المعارف – القاهرة.
- مجالس العلماء: تحقيق: عبد السلام محمد هارون, ط٣, مكتبة الخانجي – القاهرة, ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.
- المحكم والمحيط الأعظم: لابن سيده, تحقيق: عبد الستار أحمد فراج وآخرين, ط١, معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية, ١٣٧٧هـ – ١٩٨٥م.
- مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها: لابن جني, تحقيق: د. حسين أحمد بوعباس, ط١, مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية, ١٤٣٢هـ – ٢٠١٠م.
- المخصص: لابن سيده، قدم له: د. خليل إبراهيم جفال، ط١، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.
- المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان: لابن هشام اللخمي، تحقيق: مأمون محيي الدين الجنان، ط١، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.
- المذكر والمؤنث: لأبي حاتم السجستاني, تحقيق: د. حاتم الضامن, ط١, مطبوعات مركز جمعة الماجد، دار الفكر المعاصر – بيروت, دار الفكر – دمشق, ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.
- المذكر والمؤنث: للمبرد، تحقيق: د. رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي، مطبعة دار الكتب، ١٩٧٠م.
- المزهر: للسيوطي, تحقيق: محمد أحمد جاد المولى بك وآخرين, ط٣, دار التراث – القاهرة.

- المسائل البصريات: للفارسي، تحقيق: د.محمد الشاطر محمد أحمد، ط١، مطبعة المدني – القاهرة، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.
- المسائل الحلبيات: للفارسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط١، دار القلم – دمشق، دار المنارة – بيروت، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.
- المسائل الشيرازيات: للفارسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط١، كنوز إشبيليا – الرياض، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤م.
- المساعد على تسهيل الفوائد: لابن عقيل، تحقيق: د.محمد كامل بركات، دار الفكر – دمشق، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.
- المصباح المنير: للفيومي، مكتبة لبنان، ١٩٨٧م.
- معاني القرآن: للأخفش، تحقيق: د.هدى قراعة، ط١، مكتبة الخانجي – القاهرة، ١٤١١هـ – ١٩٩٠م.
- معاني القرآن وإعرابه: للزجاج، تحقيق: د.عبد الجليل عبده شلبي، ط١، عالم الكتب، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.
- معجم الأدباء إرشاد الأديب إلى معرفة الأريب: لياقوت الحموي، تحقيق: د.إحسان عباس، ط١، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ١٩٩٣م.
- معجم البلدان: لياقوت الحموي، دار صادر – بيروت، ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م.
- المفصل في صنعة الإعراب: للزمخشري: قدم له وبوبه: د.علي بوملحم، ط١، دار ومكتبة الهلال – بيروت، ١٩٩٣م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: للشاطبي، تحقيق: د.عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، وآخرين، ط١، جامعة أم القرى – مكة المكرمة، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٧م.
- المقتصد في شرح الإيضاح: للجرجاني، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام – الجمهورية العراقية، ١٩٨٢م.
- المقتضب: للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب – بيروت.
- مقدمة الصحاح: لأحمد عبد الغفور عطار، ملحقة بكتاب الصحاح، وهي المجلد السابع.

- المقرب: لابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، ط١، ١٣٩١هـ-١٩٧١م.
- ملاحظات على كتاب الصحاح: لجواد الدخيل، مجلة العرب، السنة ٢١، ج ٩/ ١٠.
- الملخص في ضبط قوانين العربية: لابن أبي الربيع، تحقيق: د. علي بن سلطان الحكمي، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- الممتع في التصريف: لابن عصفور، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط١، دار المعرفة -بيروت، ١٤٠٨هـ -١٩٨٧م.
- المنتخب من غريب كلام العرب: لكراع النمل، تحقيق: د. محمد أحمد العمري، ط١، جامعة أم القرى، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
- المنصف بشرح كتاب التصريف للمازني: لابن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط١، وزارة المعارف العمومية -إدارة إحياء التراث القديم، ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م.
- كتاب النبات والشجر: للأصمعي، نشر: د. أوغست هفنر، المطبعة الكاثوليكية -بيروت، ١٨٩٨م.
- نفوذ السهم فيما وقع للجوهري من الوهم: للصفدي، تحقيق: محمد عايش، ط١، دار البشائر الإسلامية -بيروت، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه: للأعلم الشنتمري، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، ط١، معهد المخطوطات العربية -الكويت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: للسيوطي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ود. عبد العال سالم مكرم، في الجزء الأول، وانفرد الأخير بتحقيق بقية الأجزاء، ط٢، مؤسسة الرسالة -بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- الوشاح وتثقيف الرماح في رد توهيم المجد الصحاح: مطبوع بهامش الصحاح طبعة بولاق.
- وقفات مع شيخ النحاة سيبويه: د. أحمد عبد المنعم الرصد. بدون طبعة.